التقرير العربي للأهداف الإنمائية للألفية

ملخص

مواجهة التحديات ونظرة لما بعد عام 2015

الأمم المتحدة

جامعة الدول العربية

التقرير العربي
للأهداف الإنمائية للألفية

مواجهة التحديات
ونظرة لما بعد عام 2015

ملخص

جامعة الدول العربية

الأمم المتحدة

يأتي إعداد هذا التقرير استجابة لطلب الجمعية العامة للأمم المتحدة بشأن إجراء تقييم دوري للتقدّم المحرز نحو تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. وقد شاركت في إعداده جامعة الدول العربية ومنظمات الأمم المتحدة الأعضاء في آلية التنسيق الإقليمية ومجموعة الأمم المتحدة الإنمائية الإقليمية للبلدان العربية. وتولت مهام التنسيق اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا). وترد فيما يلي قائمة بأعضاء فريق العمل المعني بالأهداف الإنمائية للألفية في آلية التنسيق الإقليمية. وساهمت في التقرير أيضاً جهات التنسيق من وزارات الشؤون الاجتماعية في الدول العربية الاثنتين والعشرين. ويستند هذا التقرير إلى سلسلة من البيانات، جمعتها الإسكوا بالتشاور مع الدول الأعضاء في جامعة الدول العربية. وتتضمن هذه السلسلة النهائية بيانات من مصادر وطنية ومصادر دولية، أبرزها قاعدة البيانات الخاصة بمؤشرات الأهداف الإنمائية للألفية والصادرة عن شعبة الإحصاءات في الأمم المتحدة.

ولغرض تحليل التقدم المحرز في بلوغ الأهداف الإنمائية للألفية، عمدت جامعة الدول العربية والأمم المتحدة إلى تقسيم البلدان العربية إلى مجموعات، هي: بلدان مجلس التعاون لدول الخليج العربية، وتتضمن الإمارات العربية المتحدة والبحرين وقطر والكويت وعُمان والمملكة العربية السعودية؛ وأقل البلدان نمواً، وتتضمن جزر القمر وجيبوتي والسودان والصومال وموريتانيا واليمن؛ والمغرب العربي، ويتضمن تونس والجزائر وليبيا والمغرب؛ والمشرق العربي، ويتضمن الأردن والجمهورية العربية السورية والعراق وفلسطين ولبنان ومصر.

جامعة الدول العربية (القطاع الاجتماعي)
اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (منسق فريق العمل حول الأهداف الإنمائية للألفية)
منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة
منظمة العمل الدولية
الاتحاد الدولي للاتصالات
برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز)
منظمة الأمم المتحدة للطفولة
برنامج الأمم المتحدة الإنمائي
منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة
صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة
برنامج الأمم المتحدة للبيئة
صندوق الأمم المتحدة للسكان
منظمة الصحة العالمية

أخذ فريق العمل، مع الشكر، بالتعليقات والردود الواردة على نسخة أولية لهذا التقرير من علي عبد القادر (أستاذ باحث في معهد الدوحة)، وهبة الليثي (أستاذة في جامعة القاهرة)، وغيث فريز (مدير تقرير المعرفة العربي في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي). ويمكن الاطلاع على هذا التقرير والوثائق ذات الصلة بما في ذلك بيانات البلدان والتقارير الوطنية بشأن الأهداف الإنمائية للألفية على الموقع الإلكتروني http://web.escwa.un.org/sites/arabmdg13/.

تمهيد

تعهّد رؤساء الدول والحكومات في عام 2000 بمجموعة أهداف إنمائية، والتزموا على مدى خمسة عشر عاماً بتحقيق غايات طموحة ترتقي بواقع حياة الإنسان في كل مكان. وقد أكدت البلدان العربية مراراً التزامها بهذه الأهداف في قرارات اعتمدتها في مؤتمرات القمة العربية التنموية (الكويت في عام 2009، وشرم الشيخ في عام 2011، والرياض في عام 2013)، وفي إطار جهود حثيثة بذلها مجلس وزراء الشؤون الاجتماعية العرب وغيره من المجالس الوزارية والمنظمات العربية المتخصصة.

واليوم، بات الموعد المحدد لبلوغ الأهداف الإنمائية للألفية في عام 2015 وشيكاً. وخطت البلدان في جميع مناطق العالم خطوات هامة باتجاه تحقيق هذه الأهداف. وتمكّنت المنطقة العربية من تحقيق تقدم كبير، ولا سيّما في تعميم التعليم والرعاية الصحية، غير أنّ الطريق إلى تحقيق الأهداف المنشودة كاملة لا يزال طويلاً.

ويركز التقرير الرابع للأهداف الإنمائية للألفية في عام 2013 على التقدم الذي أحرزته البلدان العربية لبلوغ الأهداف منذ عام 1990، وعلى التحديات التي لا بد من التصدي لها في أي إطار للتنمية لما بعد عام 2015. كما يتضمّن هذا التقرير تصوراً لنموذج إنمائي لما بعد عام 2015.

وقضايا التنمية في المنطقة العربية لا يمكن معالجتها في معزل عن الواقع الراهن. فمع استمرار احتلال إسرائيل لفلسطين، لا تزال المنطقة العربية ترزح تحت احتلال هو الوحيد المتبقي في التاريخ الحديث، والحياة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية فيها لا تزال رهينة حالات مستجدة من الصراع وعدم الاستقرار.

وأُعدّ هذا التقرير في فترة حافلة بالتغيّرات السياسية والاجتماعية. وأي خطة إنمائية لما بعد عام 2015 لن تحقق الفعالية المرجوة، ما لم يتردّد فيها صدى صوت الملايين من العرب ينادون بالحرية والكرامة والعدالة الاجتماعية. والتحديات الكبرى، على جسامتها، لا تحجب الأمل في المستقبل. فالمنطقة تختزن موارد وإمكانات، أهمّها ثروة من الطاقات الشابة وإرادة اندفعت تجليّاتها واضحة في شوارع المنطقة وساحاتها. وإذا ما استثمرت هذه الطاقة تحوّلت محركاً للتغيير وأساساً لبناء اقتصادات قوية، ومجتمعات وأوطان منيعة تملك مقوّمات الازدهار في المستقبل.

وأي خطة للتنمية الشاملة والمستدامة لما بعد عام 2015 يجب أن تتصدى لأوجه عدم المساواة بين البلدان وداخلها. وللبلدان العربية حوافز هامة تدفعها إلى السعي لتحقيق التكامل. فالحد من التأثر بالعوامل الخارجية يتطلب عملاً مشتركاً بين بلدان المنطقة لمواجهة التحديات المشتركة. وهذا يتطلب إرادة سياسية قوية للتشارك في القوة والتغلب على الضعف، وتخفيف الأعباء وتوسيع الآفاق والفرص، وتحويل التباين إلى إمكانات وفرص للتعاون والتكامل.

ويتطلب تحقيق التنمية البشرية المنصفة اعتماد نهج متوازن يشمل الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية. وعلى نحو ما أشار إليه تقرير الأمم المتحدة العالمي للاجتماع الرفيع المستوى بشأن خطة التنمية ما بعد 2015، لا يمكن أن تقتصر السياسات والتدابير على التقدم الكمي في التنمية، بل يجب أن تركّز أيضاً على النوعية. وأي خطة إنمائية إقليمية لما بعد عام 2015 ينبغي أن تراعي الاحتياجات والظروف الخاصة لأقل البلدان العربية نمواً.

ويتضمن هذا التقرير معلومات مفصّلة حول ما حققته المنطقة العربية حتى اليوم في مسيرتها نحو بلوغ الأهداف الإنمائية للألفية. ونأمل أن يكون فيه مادة قيّمة توجه عملنا، فيما نتطلّع معاً إلى مستقبل أفضل لجميع بلدان المنطقة وشعوبها.

نبيل العربي
الأمين العام
لجامعة الدول
العربية

ريما خلف
الأمينة التنفيذية للإسكوا
رئيسة آلية التنسيق الإقليمية للدول
العربية التابعة للأمم المتحدة

سيما بحوث
رئيسة مجموعة الأمم
المتحدة الإنمائية للدول
العربية

المحتويات

تمهيـد iii
لمحة عامة 1

الهدف 1- القضاء على الفقر المدقع والجوع 5
الهدف 2- تحقيق تعميم التعليم الابتدائي 11
الهدف 3- تعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة 13
الهدف 4- خفض معدل وفيات الأطفال 15
الهدف 5- تحسين صحة الأمهات 17
الهدف 6- مكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز والملاريا وغيرهما من الأمراض 19
الهدف 7- كفالة الاستدامة البيئية 21
الهدف 8- إقامة شراكة عالمية من أجل التنمية 25

تقييم الأهداف الإنمائية للألفيّة: سجل ملتبس 29

اتجاهات السياسة العامة لخطة التنمية الإقليمية لما بعد عام 2015 31

المرفق

دليل تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية لبعض المؤشرات، 1990-2011 36

الجدول

السكان الذين يعانون من سوء التغذية في البلدان العربية التسعة التي تسجل أعلى المعدّلات 9

قائمة الأشكال

الفقر المدقع، أي نسبة الذين يعيشون على أقل من 1.25 دولار في اليوم 5
نسبة الفقر حسب خطوط الفقر الوطنية 5
معدّلات الفقر في المنطقة العربية والمناطق النامية حسب مجموعة من خطوط الفقر 6
معامل جيني لعدم المساواة 6
متوسط النمو السنوي لنصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي وإنفاق الأسر على الاستهلاك وفقاً للحسابات القومية ومسوح الأسر المعيشية 7
معدّل المشاركة في القوى العاملة 7
معدّلات البطالة الإجمالية 8
العمالة الهشة، نسبة الإناث إلى الذكور 8
انتشار سوء التغذية 9
الأطفال دون سن الخامسة الذين يعانون نقص متوسط أو شديد في الوزن 9
معدّل الالتحاق الصافي بالتعليم الابتدائي 11
معدّل استكمال المرحلة الابتدائية حتى الصف الأخير 11
معدّلات الإلمام بالقراءة والكتابة للأفراد الذين تتراوح أعمارهم بين 15 و24 سنة 12
نتائج الاتجاهات الدولية في دراسة الرياضيات والعلوم في البلدان العربية المشاركة 12

مؤشر التكافؤ بين الجنسين في الالتحاق بالتعليم الثانوي 13
مؤشر التكافؤ بين الجنسين في الالتحاق بالتعليم العالي 13
المقاعد التي تشغلها المرأة في البرلمانات الوطنية 14
معدّل وفيات الأطفال دون سن الخامسة لكل 000 1 ولادة حية 15
معدل وفيات الرضع من الولادة إلى عمر سنة لكل 000 1 ولادة حية 15
أسباب وفيات الأطفال دون سن الخامسة في المنطقة العربية 16
معدّل وفيات الأمهات لكل 000 100 ولادة حية 17
خدمات الرعاية ما قبل الولادة بزيارة واحدة على الأقل 17
الولادات تحت إشراف طبي مؤهل 18
عدد المصابين بفيروس نقص المناعة البشرية المسجلين 19
معدّل التغطية بالعلاج بالمضادات الفيروسية 19
معدّل الوفيات بالسل لكل 000 100 نسمة 20
نصيب الفرد من الانبعاثات بالطن المتري 21
مساحة المناطق البرية والبحرية المحمية 21
استهلاك المواد المستنفدة لطبقة الأوزون بآلاف الأطنان المترية 22
نسبة السكان الذين يحصلون على إمدادات مياه الشرب من مصادر محسّنة 22
نسبة السكان الذين يحصلون على خدمات الصرف الصحي من مرافق محسنة 22
نسبة سكان في المناطق الحضرية المهمشة من مجموع سكان الحضر 23
نسبة الواردات إلى البلدان المتقدمة من المنطقة العربية، من حيث القيمة والإعفاء من الرسوم على جميع أنواع المنتجات باستثناء الأسلحة والنفط 25
المساعدات الإنمائية الرسمية الواردة إلى المنطقة العربية 26
الصادرات من المنطقة العربية 26
الرسوم الجمركية التفضيلية المطبقة على المنتجات الزراعية والملابس والمنسوجات المستوردة من البلدان العربية 26
صافي نصيب الفرد من المساعدات الإنمائية الرسمية الواردة إلى المنطقة العربية 27
المساعدات الإنمائية الرسمية من قبل الجهات المانحة العربية ولجنة المساعدات الإنمائية كنسبة مئوية من الدخل القومي الإجمالي 27
الدين الحكومي العام، بالنسبة المئوية من الناتج المحلي الإجمالي 28
التقدّم في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في المنطقة العربية والعالم 28
متوسط دليل تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية: البلدان العربية والمناطق النامية 29
متوسط دليل تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية لبعض البلدان العربية 30
نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي ومؤشر إعلاء الصوت والمساءلة 31
معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي 31

لمحة عامة

مساعٍ حثيثة لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية والتفاوت بين البلدان وضمن البلد الواحد يبقى واقعاً

مكاسب كبيرة في تعميم الالتحاق بالتعليم الابتدائي، خاصة للفتيات

تحسّنت معدلات الالتحاق بالتعليم الابتدائي والإلمام بالقراءة والكتابة بفعل ارتفاع حصة الاستثمار في التعليم خلال العقد الأخير، بحيث أصبحت 5 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي. والمنطقة، اليوم، هي على مسار تحقيق تعميم التعليم الابتدائي. وتحقيق هذا الهدف يعني إتاحة الفرص للفتيات للحصول على التعليم، وتحقيق الهدف المعني بالمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة.

إنجازات بطيئة في اتجاه خفض معدل وفيات الأطفال والرضع وتحسين صحة الأمهات

تشهد المنطقة العربية تقدّماً بطيئاً في تخفيض وفيات الأطفال (الهدف الرابع) وتحسين صحة الأمهات (الهدف الخامس)، وبالأخص في أقل البلدان نمواً، حيث انخفض معدّل وفيات الأطفال بنسبة 15 في المائة، وانخفض معدّل وفيات الأمهات بنسبة 17 في المائة.

التقدم في تعميم الحصول على خدمات الصحة الإنجابية في معظم البلدان العربية يصطدم بحواجز جغرافية واقتصادية

شهدت المنطقة تحسّناً في مستوى الحصول على الرعاية الصحية إلا أن أقل البلدان نمواً لا تزال تعاني من نقص في هذه الخدمات. فنسبة الحصول على الرعاية الصحية قبل الولادة، مثلاً، ارتفعت من 39 في المائة في عام 1990 إلى 40 في المائة في عام 2010. ويتضح من التحليل الذي يجري على مستوى الأسر المعيشية وجود فوارق واضحة بين مختلف فئات المجتمع، إذ يحظى الخمس الأكثر ثراءً على الخدمات الصحية بينما يعاني الخمس الأشد فقراً ومناطق الريف من نقص في هذه الخدمات.

ملايين الأفراد ينضمون إلى الحاصلين على مياه الشرب من مصادر محسنة وعلى خدمات الصرف الصحي، لكن الفجوة لا تزال عميقة بين الريف والحضر

ترتبط إمكانية الحصول على مياه آمنة وعلى خدمات محسنة للصرف بمكان الإقامة، إذ لا تزال الفجوة عميقة بين الحضر والريف. وتعاني أقل البلدان نمواً من نقص في هذه الخدمات. وفي بعض البلدان كان تدمير البنية التحتية بفعل النزاعات سبباً رئيسياً في إعاقة تحقيق الهدف السابع. وتتفاقم أزمة الحصول على مياه الشرب من مصادر محسنة وعلى خدمات الصرف الصحي بسبب تزايد المناطق الحضرية المهمشة، وخاصة في أقل البلدان نمواً في المنطقة العربية.

الأحداث التي تشهدها المنطقة في الآونة الأخيرة فرصة لتحقيق تطلّعات الشعوب في المستقبل وعائق أمام تحقيق الأهداف الإنمائية في الوقت الحاضر

مزيد من الفقر بعد عام 2010

إذا ما قيس الفقر المدقع بالعيش على أقل من 1.25 دولار في اليوم، تأتي الحصيلة انخفاضاً في نسبة الفقراء من 5.5 في المائة في عام 1990 إلى 4.1 في المائة في عام 2010. والأحداث السياسية والاجتماعية التي تشهدها المنطقة لن تقتصر نتائجها على عدم الاستقرار في الأجل القصير، بل ستكون لها تداعيات طويلة الأجل تطال الاقتصاد والمجتمع. ومن المتوقع أن تكون نسبة من يعيشون في فقر مدقع قد وصلت إلى7.4 في المائة في عام 2012.

النزاعات في المنطقة توسّع دوامة الفقر والبطالة والجوع

من المتوقع أن تطال البطالة 14.8 في المائة من السكان في عام 2013، وهي أعلى من النسبة التي سجلتها المنطقة في عام 1990. وهكذا يصبح «تأمين العمل اللائق للجميع» مطلباً ملحاً ومهمة شاقة على مستوى السياسة العامة، في

ظل ضرورة العمل على تحسين مشاركة النساء والشباب في سوق العمل. ومن المتوقع أن تؤدي الزيادة في أعداد الفقراء والعاطلين عن العمل إلى زيادة في نسبة الذين يعانون من الجوع في المستقبل القريب، بحيث يطال الجوع 20 في المائة من السكان، بعد أن كانت هذه النسبة 15 في المائة في عام 2011.

المرحلة الانتقالية فرصة لتمكين المرأة لا يجب تفويتها

تحسّنت مشاركة المرأة في البرلمانات في الفترة من 2000 إلى 2012، ولكنها لم تصل بعد إلى المتوسط العالمي. والتطلّعات الإيجابية التي حملتها المرحلة الانتقالية لدور المرأة في المنطقة العربية، لم تتحوّل واقعاً بعد. وفي بداية مرحلة التغيير السياسي كانت المرأة فاعلة كما الرجل في ساحات الحراك، لكنّها انكفأت مع تقدّم المرحلة الانتقالية في بعض البلدان. وفي الواقع اليوم ما ينذر بخسارة ما تحقق في الماضي من مكاسب على صعيد المساواة بين الجنسين في بعض البلدان.

تحديات ملحة في المدى المنظور في ظل ضرورة العمل على وضع خطة إنمائية للمستقبل تطوّر إطار الأهداف الإنمائية للألفية نحو تنمية للجميع

مقوّمات الحكم السليم: الطريق إلى التنمية

صحيح أن البلدان العربية حققت عدداً من أهداف وغايات الألفية، لكنها لم تتمكن من تحقيق تنمية يشارك فيها ويستفيد منها الجميع. وقد تبين أن البلدان التي سجلت أفضل الإنجازات في الأهداف الإنمائية للألفية لم تكن بمنأى عن الحراك الاجتماعي، إذ اندفع الملايين إلى الشوارع احتجاجاً على تغييب صوتهم وعلى استئثار قلة بثروات البلدان ومواردها في غياب أيّ نوع من المساءلة. فإصلاح الحكم هو من أهم مقاييس الإنجاز في التنمية وبناء الثقة في المؤسسات المسؤولة عن تنفيذ الخطط الإنمائية الإقليمية والدولية. ويجب أن يكون احترام حقوق الإنسان، والمشاركة في حكم ديمقراطي، وسيادة القانون الأساس الذي تنطلق منه وترتكز عليه أيّ أهداف لأيّ خطة إنمائية لما بعد عام 2015.

في المنطقة وفرة وجوع

كان عدد الذين يعانون من سوء التغذية في المنطقة العربية في عام 1990 أقل بعشرين مليون مما هو عليه في عام 2011، إذ أصبح أكثر من خمسين مليون شخص يعانون من سوء التغذية، وأكثر هؤلاء في مجموعة أقل البلدان نمواً والعراق وفلسطين والمغرب. وتنخفض نسبة الأطفال دون سن الخامسة الذين يعانون من نقص في الوزن في مجموعة بلدان المشرق والمغرب وبلدان مجلس التعاون لدول الخليج العربية، ولكن ارتفاع هذه النسبة في مجموعة أقل البلدان نمواً يحول دون تحقيق الغاية المنشودة ضمن الأهداف الإنمائية للألفية على هذا الصعيد.

الشراكة الإقليمية والعالمية للتنمية، إمكانات لم تستفد منها المنطقة بالكامل

لم تواكب النمو السكاني في المنطقة زيادة مماثلة في المساعدة الإنمائية الرسمية، فكان نصيب الفرد من هذه المساعدة في عام 2011 أقل بكثير مما بلغه في عام 1990. ويعتبر انخفاض المساعدات الثنائية لأقل البلدان نمواً حدثاً مثيراً للقلق، إذ لا يتجاوز نصيب الفرد منها في اليمن، مثلاً، 18 دولاراً أمريكياً. ومع تقلص الحيّز المالي المتاح للإنفاق الإنمائي في البلدان ذات الدخل المتوسط وأقل البلدان نمواً، يبدو من الضروري إعادة النظر في دور الجهات المانحة الإقليمية وفي سبل تفعيله. والجدير بالذكر أن الجهات المانحة العربية تبقى، على الرغم من تراجع كمية المساعدات، أكثر سخاءً من لجنة المساعدة الإنمائية التابعة لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية.

من الكمية إلى النوعية في التنمية

قد لا تكون الإنجازات الكمية في تأمين الخدمات ضمن الأهداف الإنمائية للألفية مصحوبة بتحسّن في نوعية الخدمات. فارتفاع معدلات الالتحاق بالتعليم، مثلاً، لا يعني تحسناً في نوعية التعليم، ولا يعني زيادة تلقائية في فرص العمل. وازدياد عدد الجهات التي تقدم الخدمات الصحية، لم يؤد إلى انخفاض في الكلفة ولا إلى تحسن في نوعية الخدمات، وهذا الوضع يبقى عائقاً أمام إدامة الإنجازات المحققة في تأمين الرعاية الصحية. وارتفاع نسبة الحاصلين على المياه، لم يكن مصحوباً باستمرار الحصول على الخدمة ولا بتحسّن في نوعيتها.

مزيد من الجهود لتمكين المرأة في مجالات لا تتوقف عند التعليم

على الرغم من التقدم الذي أحرزته المنطقة في تحقيق التكافؤ بين الجنسين في التعليم مقارنةً بباقي المناطق النامية، لا تزال متأخرة على صعيد تمكين المرأة. فالتقدم في التعليم لم يؤدّ إلى زيادة في مشاركة المرأة في سوق العمل، ولا في العمل السياسي. ولا يزال مستوى تمثيل المرأة في البرلمانات، على تحسّنه، أقل بكثير من المستوى الذي وصلت إليه سائر مناطق العالم.

مؤشرات أكثر واقعية وتحسين نوعية البيانات وتسهيل الحصول عليها

عندما يقاس الفقر وعدم المساواة بمقاييس معتمدة عالمياً، مثل معامل جيني وخط الفقر المحدد بالعيش على 1.25 دولار في اليوم، تأتي الحصيلة انطباعاً خاطئاً بتدني نسبة الفقر وعدم المساواة في المنطقة العربية. لذلك يجب رصد التقدم في التنمية بمقاييس أكثر واقعية تمكّن من حصر الفوارق التي تحجبها المعدّلات العامة. وهذا يتطلب تحسين طرق المعاينة في المسوح، للحصول على بيانات على مستوى البلدان مصنفة في أبواب مثل الدخل، والأصل الإثني، ومكان الإقامة، والجنس والفئة العمرية. وهذا النوع من البيانات نادراً ما يكون متاحاً للباحثين في المنطقة العربية، ولا بدّ من إتاحته لرصد حقيقة التقدّم نحو الغايات الإنمائية الأساسية ومنها الحد من الفقر ومن عدم المساواة.

الهدف 1
القضاء على الفقر المدقع والجوع

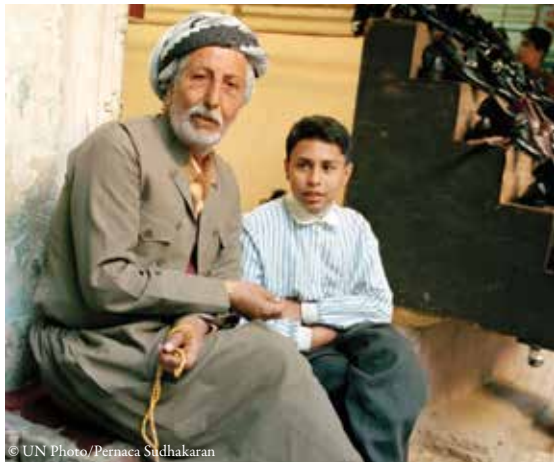
© UN Photo/Pernaca Sudhakaran

الغاية

تخفيض عدد الأشخاص الذين يقلّ دخلهم عن 1.25 دولار في اليوم إلى النصف بين عامي 1990 و2015

انخفاض في نسبة الفقر المدقع وزيادة حادة في حالات الفقر منذ عام 2010، وخاصة في بلدان المشرق وأقل البلدان نمواً

يُقَاس الفقر المدقع بنسبة الأشخاص الذين يعيشون على أقل من 1.25 دولار في اليوم، وهو منخفض نسبياً في المنطقة العربية. فقد تراجعت نسبة الذين يعيشون في فقر مدقع من 5.5 في المائة في عام 1990 إلى 4.1 في المائة في عام 2010. وعلى أثر الأحداث التي شهدتها المنطقة مؤخراً، ازدادت حالات الفقر في العامين الماضيين. وباتت

الفقر المدقع، أي نسبة الذين يعيشون على أقل من 1.25 دولار في اليوم

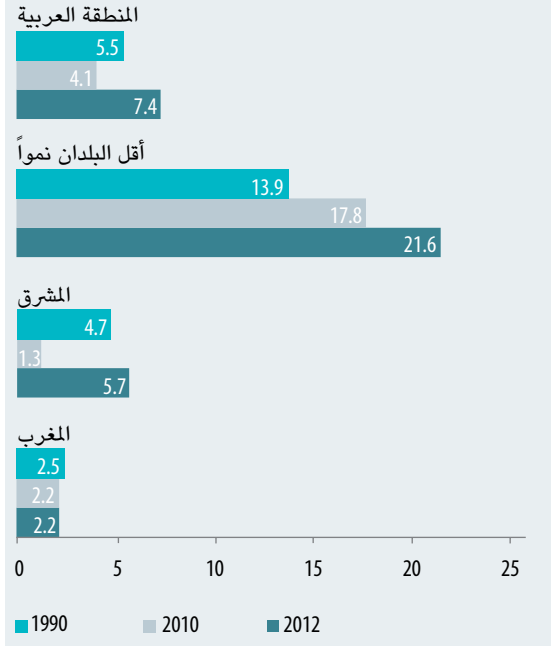

تقديرات الفقر لعام 2012 تشير إلى أن 7.4 في المائة من السكان يعيشون على أقل من 1.25 دولار في اليوم.

حسب خطوط القياس الوطنية يطال الفقر أكثر من 20 في المائة من السكان

تعتبر الخطوط الدولية الثابتة لقياس الفقر، كخط العيش على 1.25 دولار في اليوم، محدودة الجدوى في قياس الفقر المدقع في البلدان العربية. فهذه البلدان تسجل معدلاً منخفضاً للفقر المدقع عند قياس الفقر بخط العيش على 1.25 دولار في اليوم. أما عند قياس الفقر بخطوط الفقر الوطنية، فتأتي الحصيلة ارتفاعاً في معدّل الفقر في بعض البلدان. واستناداً إلى خطوط الفقر الوطنية، ارتفع معدل الفقر في المنطقة العربية من 22.7 في المائة في عام 1990 إلى 23.4 في عام 2011، وذلك نتيجة للزيادة التي شهدتها مجموعة أقل البلدان نمواً (اليمن) وبلدان المشرق (الجمهورية العربية السورية ومصر). والواقع أن هذين

نسبة الفقر حسب خطوط الفقر الوطنية

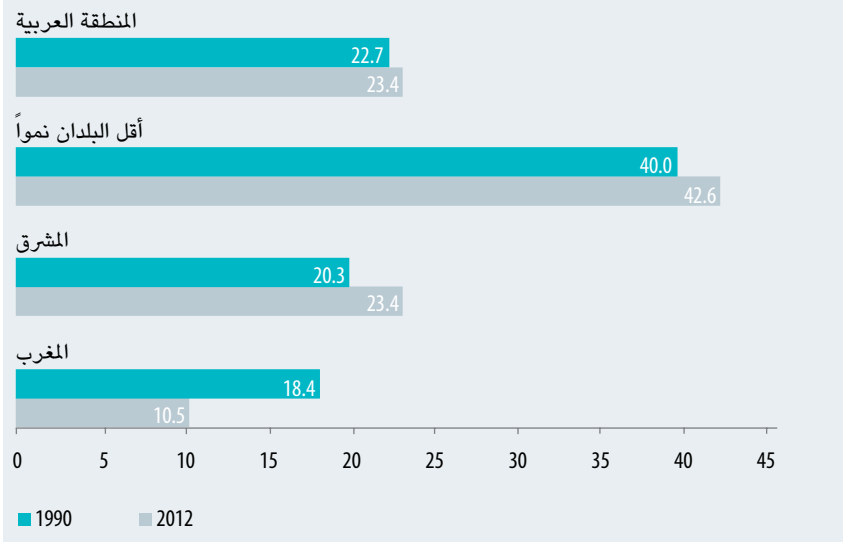

الفقر المدقع منخفض في المنطقة العربية، ولكن تحقيق الغاية بحلول عام 2015 يبقى مستبعداً

في العقدين الأخيرين، وعلى الرغم من النمو الاقتصادي، بقي انخفاض نسبة الفقراء طفيفاً

المقياسين يؤديان إلى النتيجة نفسها، وهي أن المنطقة العربية لن تنجح في تحقيق الهدف المعني بتقليص الفقر، وهي المنطقة الوحيدة في العالم التي شهدت زيادة في الفقر منذ عام 2010.

حالة الفقر في المنطقة العربية تتأثر بالصدمات الاقتصادية

عند قياس الفقر بخط العيش على أقل من 1.25 دولار في اليوم، يبدو معدّل الفقر في المنطقة العربية منخفضاً، قريباً من معدل الفقر في أوروبا وآسيا الوسطى، وأقل من معدّل الفقر في أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي. غير أن هذا المعدّل يرتفع كثيراً كلّما ارتفع خط القياس. فإذا ما قيس الفقر على أساس العيش على ما يقارب ثلاثة دولارات في اليوم، يصبح معدّل الفقر في المنطقة العربية قريباً من متوسط المناطق النامية. وخلافاً لما هي عليه الحال في سائر المناطق، يتأثر الفقر في المنطقة العربية بالصدمات الاقتصادية أياً تكن بسيطة وعابرة، نظراً إلى ارتفاع نسبة السكان الذين يتراوح إنفاقهم بين 1.25 و3 دولار في اليوم وهذا ما يفسر الزيادة في معدلات الفقر منذ عام 2010.

معامل جيني لعدم المساواة

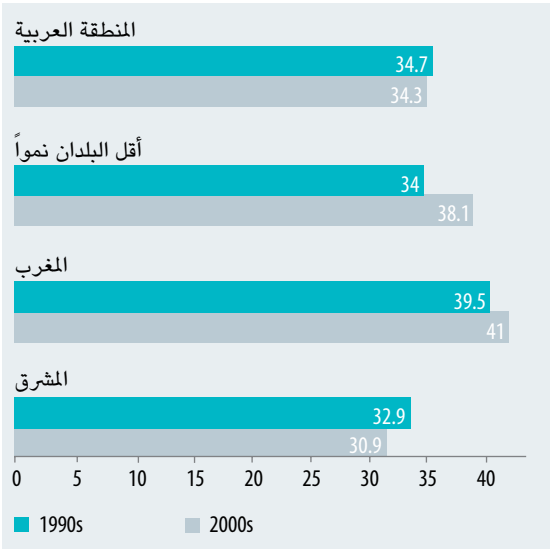

تراجع وثبات في عدم المساواة في الدخل والإنفاق حسب البيانات ولكن الواقع أكثر تعقيداً

يعطي معامل جيني البالغ 34 في المنطقة العربية انطباعاً بأن عدم المساواة منخفض أو متوسط. ومعامل جيني هو مقياس معروف يقيس المساواة على أساس التفاوت في الدخل والإنفاق (ويعتبر مستوى عدم المساواة مرتفعاً إذا بلغ معامل جيني 45). ولم يتغيّر الوضع

معدّلات الفقر في المنطقة العربية والمناطق النامية حسب مجموعة من خطوط الفقر، 2000-2011 (بالاستناد إلى آخر المسوح)

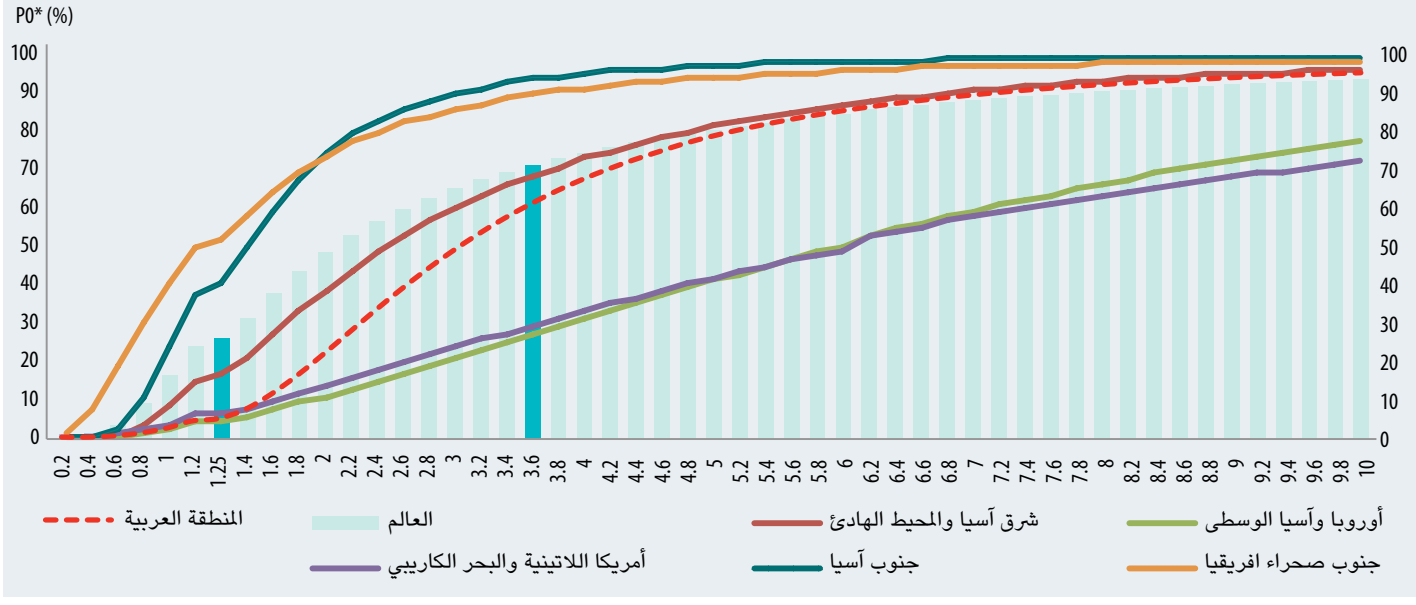

كثيراً في العقدين الماضيين، إذ تظهر آخر البيانات أن معامل جيني بلغ 34.7 في العقد الأول من الألفية الثالثة بعد أن كان 34.3 في التسعينات.

وخلال فترة التسعينات، باشرت معظم البلدان العربية برامج إصلاح اقتصادي، أدّت إلى نتائج اقتصادية واجتماعية، بات معها اتساع فجوة عدم المساواة أمراً متوقعاً. وأصبح من الصعب الركون إلى الثبات النسبي الذي يعبّر عنه معامل جيني في المنطقة.

هناك أسباب كثيرة لهذه المفارقة ولكن يبقى السبب الأكثر إقناعا هو أن مسوح الإنفاق الأسري، والتي يشتق منها معامل جيني، غير قادرة على التقاط النفقات الفعلية للفئة الأغنى، مما يجعل تقديرات عدم المساواة أقل من الواقع. وعلى الرغم من أن هذا هو حال معظم البلدان النامية، إلا أن الفروق الكبيرة بين نفقات الأسر في المنطقة العربية كما تشير إليها المسوح وتسجلها الحسابات القومية تدعم الاستنتاج بأن النمو في المنطقة لم يترجم إلى ارتفاع في دخل معظم الأسر أو إنفاقهم، بعبارة أخرى، اتسعت فجوة عدم المساواة في الدخل.

في الواقع، وبالنظر إلى نصيب الفرد من نمو إنفاق الأسر النهائي على الاستهلاك، يتبيّن أن الاقتصادات العربية عليها أن تبذل جهداً أكبر للعمل على تحقيق الاستفادة من النمو للأسر المتوسطة. وبينما كان نمو نصيب الفرد من نمو الناتج المحلي الإجمالي في الدول العربية مماثلاً لمناطق أخرى، إلاّ أن نمو نصيب الفرد من إنفاق الأسرة على الاستهلاك وفقاً لبيانات المسوح كان أقل من نظيره في جميع المناطق بمقدار 0.5 بالمائة فقط.

أدى الإقصاء الناجم عن عدم المساواة في الدخل وفي غير الدخل أيضاً إلى تقويض المكاسب الإنمائية في المنطقة. ففي العقدين الأخيرين، وعلى الرغم من النمو الاقتصادي، بقيت نسبة الفقراء ثابتة، وهي تزداد مؤخراً منذ عام 2010، مع تزايد البطالة، ولا سيما بطالة الشباب والنساء التي تعد من الشواغل الأساسية في المنطقة. ولا تعتبر الفوارق في عدم المساواة وتفاقمها خطأ من الناحية الأخلاقية فقط، ولكنها تهدد أيضاً احتمالات النمو الهادف إلى الحد من الفقر، وتقوض من فرص استدامته، كما يمكن أن تفضي إلى عدم الاستقرار السياسي والاجتماعي. وقد واجهت بعض البلدان بالفعل أسوأ النتائج جراء اتساع فجوة عدم المساواة.

وهذه هي أيضاً خلاصة تقرير الأهداف الإنمائية للألفية لعام 2010 الذي أكد أن عدم المساواة حسب معامل جيني أو حسب نسبة الخُمس الأشد ثراء إلى الخُمس الأشد فقراً لم يتغير في معظم بلدان المنطقة، باستثناء الأردن وإلى حد ما موريتانيا.

وبين مجموعات البلدان، شهدت بلدان المشرق وأقل البلدان نمواً مزيداً من عدم المساواة. وفي بلدان المغرب

متوسط النمو السنوي لنصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي وإنفاق الأسر على الاستهلاك وفقاً للحسابات القومية ومسوح الأسر المعيشية، 1990-2011 (بالنسبة المئوية)

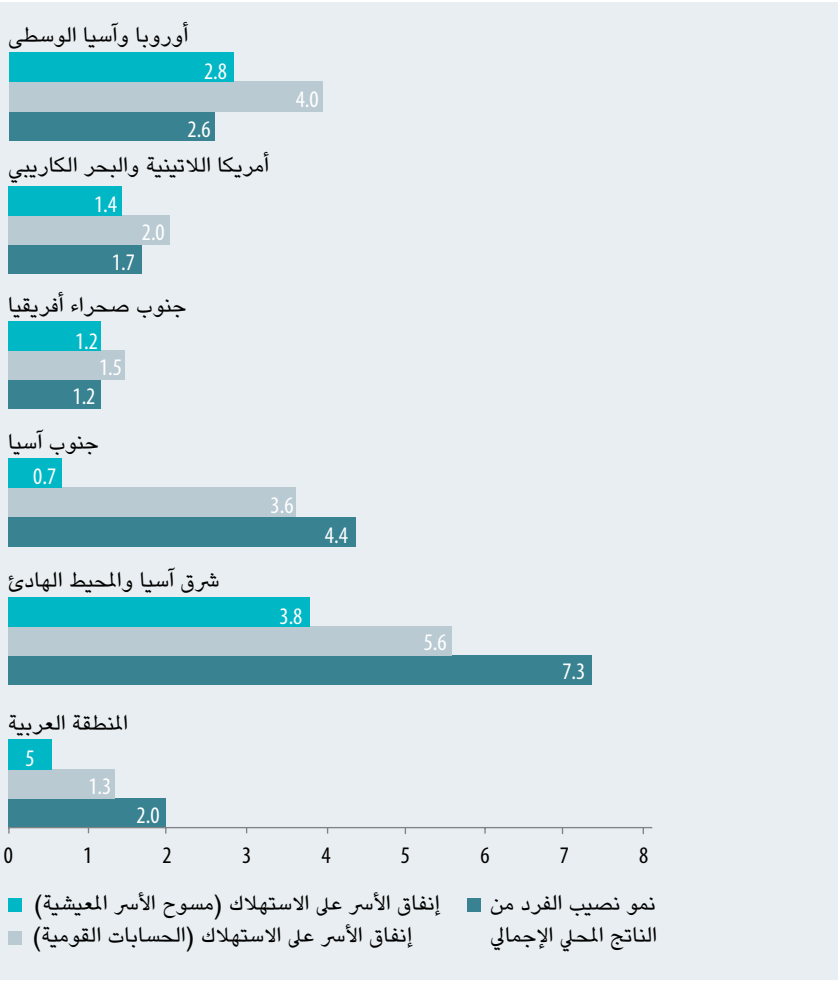

معدّل المشاركة في القوى العاملة، 2010

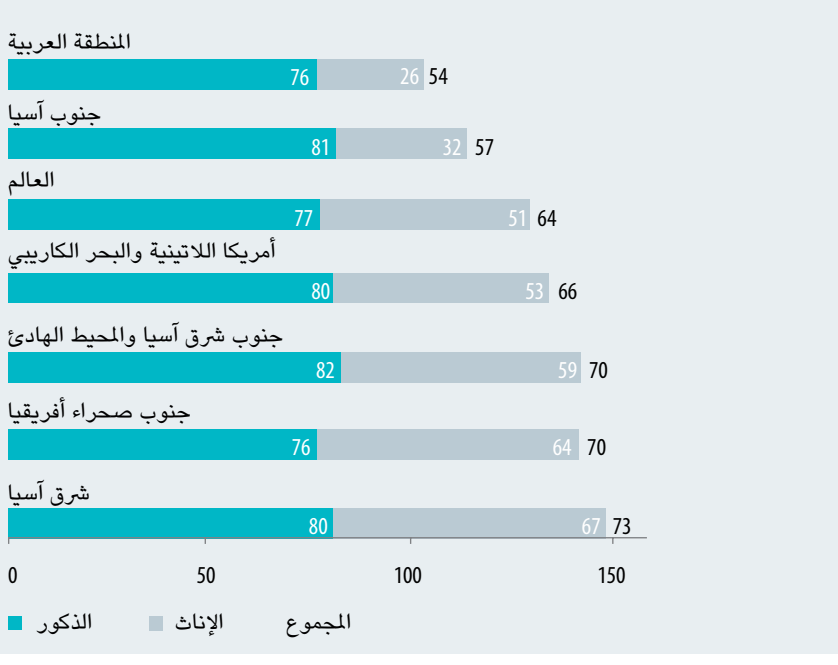

© Flickr/Evgeni Zotov

بينما أحرزت المنطقة تقدّماً في التحصيل العلمي للذكور والإناث على حد سواء، لم تنعكس المكاسب المحققة في التحصيل العلمي آثاراً إيجابية على مشاركة المرأة في القوى العاملة بشكل ملحوظ

انخفض معامل جيني إلى 30.9 في العقد الأول من الألفية الثالثة بعد أن كان 32.9 في التسعينات.

الغاية

توفير العمالة الكاملة والمنتجة والعمل اللائق للجميع، بمن فيهم النساء والشباب

مكاسب في توليد فرص العمل لكن مشاركة المرأة في القوى العاملة لا تزال تمثل تحدياً رئيسياً

سجلت المنطقة العربية أدنى معدّل للمشاركة في القوى العاملة بين جميع مناطق العالم، وذلك بسبب انخفاض مشاركة المرأة. ويقارب معدل مشاركة الرجل في القوى العاملة المتوسط العالمي، البالغ 77 في المائة. وعلى الرغم من أن العديد من الدول العربية شهدت زيادة في معدل مشاركة المرأة في القوى العاملة في العقدين الماضيين، لا يزال هذا المعدّل دون 26 في المائة أي إنه المعدل الأدنى بين جميع المناطق، ولا يتجاوز نصف المتوسط العالمي البالغ 51 في المائة في 2010.

معدّلات البطالة الإجمالية (بالنسبة المئوية)

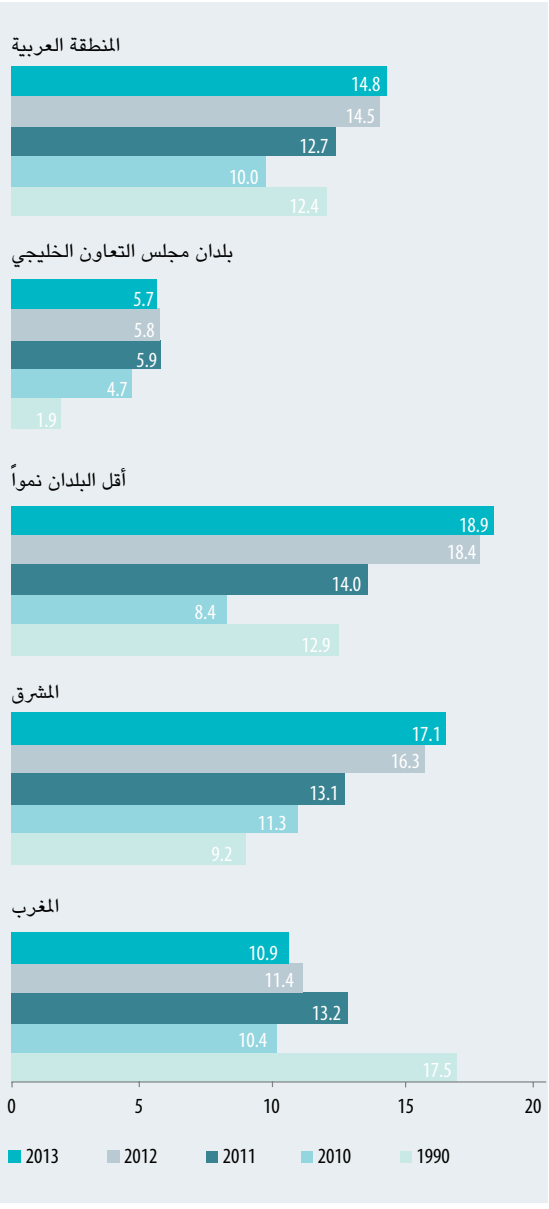

العمالة الهشة، نسبة الإناث إلى الذكور

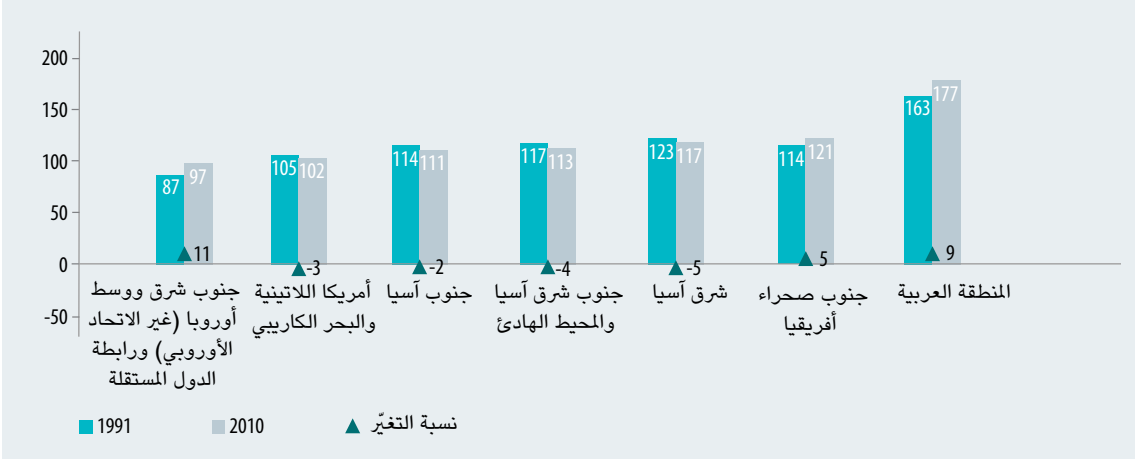

تقدّم محدود في الحد من البطالة حتى عام 2010، ونقص في الوظائف اللائقة وبالأخص للنساء

انخفض معدل البطالة بين عامي 1990 و2010 من 12.4 في المائة إلى 10 في المائة، وحدث معظم هذا الانخفاض في بلدان المغرب. ومن المتوقع أن تزداد البطالة في مجموعات البلدان الأربع ليصل مجموع معدّلها في عام 2013 إلى 14.8 في المنطقة العربية. وستكون بلدان المشرق وأقل البلدان نمواً الأكثر تأثراً بالزيادة.

وقد تزايدت أنماط العمل غير المنظم، في دليل على الحاجة الماسة إلى العمل. وحصة المرأة من فرص العمل الهش، مقارنة بحصة الرجل، هي الأعلى في العالم، وقد ازدادت في العقود الأخيرة.

الغاية

تخفيض نسبة الأشخاص الذين يعانون من الجوع إلى النصف في الفترة ما بين 1990 إلى 2015

لا تزال المنطقة متأخرة جداً عن تخفيض معدّل سوء التغذية إلى النصف

انعدام الأمن الغذائي هو نتيجة للصراعات والاضطرابات السياسية، والعوامل الجغرافية والبيئية، ولتقلّبات أسعار الغذاء. وأكثر البلدان تأثراً هي جزر القمر، والسودان، والصومال، العراق، وفلسطين، واليمن. ويعاني الأطفال تحديداً في أقل البلدان نمواً من سوء التغذية بمعدّلات مرتفعة ومتزايدة. وقد ارتفعت نسبة الأشخاص الذين لا يستهلكون الحد الأدنى من السعرات الحرارية اللازمة للحفاظ على الطاقة الضرورية من 13.9 في المائة في عام 1991 إلى 15.3 في المائة في عام 2011. وعدد الأشخاص الذين يعانون من سوء التغذية ارتفع من 30 مليون في عام 1990 إلى أكثر من 50 مليون شخص، لأسباب من أهمها النمو السريع في عدد السكان.

قضية سوء التغذية هي مشكلة حقيقية في تسعة بلدان عربية، تضمّ مجتمعة 40.4 مليون شخص من مجموع الذين يعانون من سوء التغذية في المنطقة (الجدول). وينتشر سوء التغذية على نطاق واسع في جزر القمر والصومال حيث يعاني منه حوالى 60 في المائة من مجموع السكان. غير أن نسباً مرتفعة أيضاً تقارب 30 في المائة تسجل في السودان، والعراق، وفلسطين، واليمن. وفي ظل

السكان الذين يعانون من سوء التغذية في بعض البلدان العربية التي تسجل أعلى المعدّلات (بالمليون)

	1990	2000	2011	التغيّر 2011-1990
جزر القمر	0.2	0.4	0.5	0.3
جيبوتي	0.4	0.4	0.2	-0.2
العراق	2.0	4.7	8.6	6.6
موريتانيا	0.3	0.3	0.3	0
المغرب	1.8	1.8	1.8	0
فلسطين	0.4	0.7	1.2	0.8
الصومال	4.8	5.2	6.3	1.5
السودان	8.9	8.9	13.5	4.6
اليمن	3.6	5.6	8.0	4.4
المجموع	22.4	28.0	40.4	18
معدل الانتشار	25.0	24.2	28.3	3.3

انتشار سوء التغذية (بالنسبة المئوية)

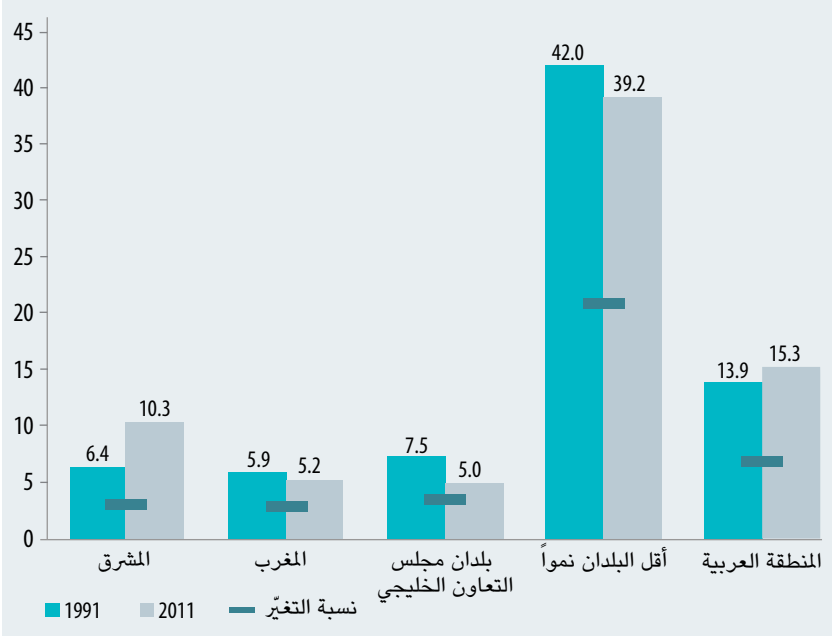

الأطفال دون سن الخامسة الذين يعانون نقص متوسط أو شديد في الوزن (بالنسبة المئوية)

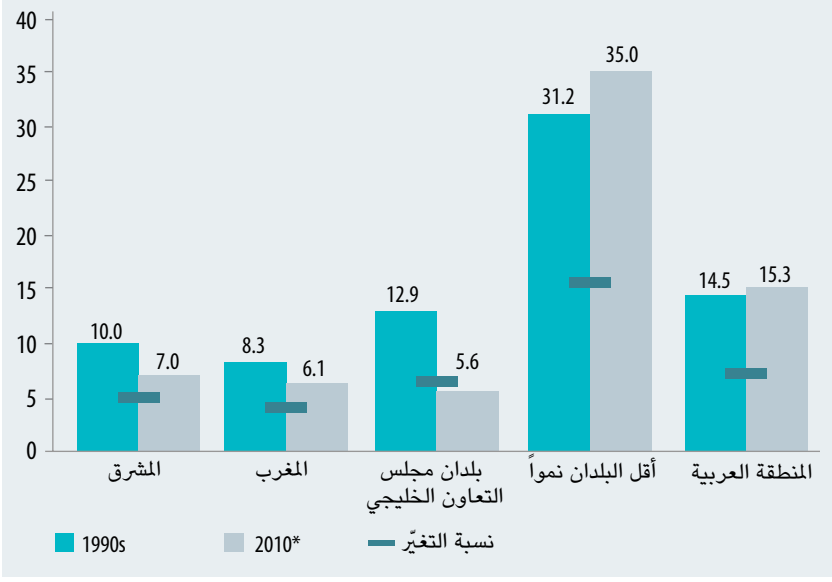

تزايد الفقر والبطالة وعدم استقرار الوضع الاقتصادي، من المتوقع أن يكون الجوع قد تفاقم منذ عام 2011.

تعاني أقل البلدان نمواً من معدّلات مرتفعة ومتزايدة من سوء التغذية بين الأطفال دون سن الخامسة

ارتفعت نسبة الأطفال الناقصي الوزن دون سن الخامسة في المنطقة من 14.5 في المائة في التسعينيات إلى 15.3 في المائة في عام 2010. وعلى الرغم من التقدم الذي أحرزه عدد من البلدان على هذا الصعيد، ازدادت نسبة الأطفال الناقصي الوزن في أقل البلدان العربية نمواً، بحيث أصبح هناك طفل من كل ثلاثة أطفال يعاني من نقص في الوزن. ومعدّل النقص في الوزن مرتفع جداً في جيبوتي والسودان والصومال واليمن. والتقدم نحو تخفيض عدد ناقصي الوزن إلى النصف بطيء جداً.

الهدف 2
تحقيق تعميم التعليم الابتدائي

الغاية

تمكين جميع الأطفال في كل مكان بحلول عام 2015 ذكوراً وإناثاً من إتمام مرحلة التعليم الابتدائي

مكاسب كبيرة في معدّل الالتحاق بالتعليم الابتدائي لكن أقل البلدان نمواً لا يزال أمامها الكثير من العمل

وظفت القيادات الجديدة في البلدان العربية استثمارات كبيرة في تعميم التعليم الابتدائي. وبين عامي 1965 و1974، بلغت نسبة الإنفاق على التعليم 4.4 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي، مقابل 2.6 في المائة في آسيا و3 في المائة في أمريكا اللاتينية. وارتفعت هذه النسبة باطراد منذ ذلك الحين بسبب النمو السكاني. واليوم تنفق البلدان العربية على التعليم أكثر من 5 في المائة من

معدّل الالتحاق الصافي بالتعليم الابتدائي (بالنسبة المئوية)

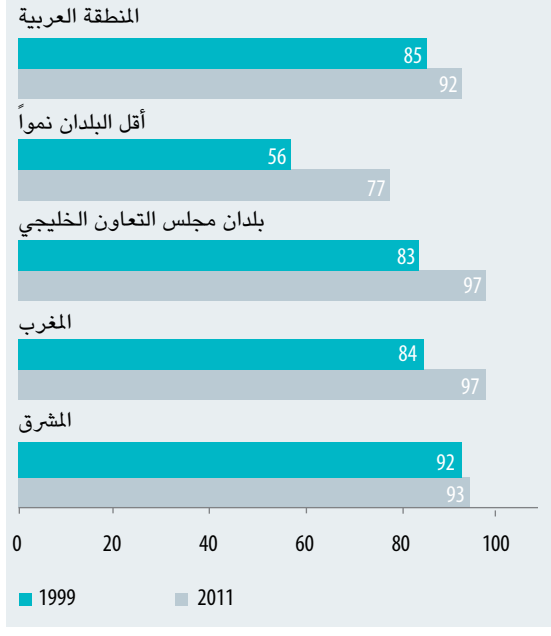

معدّل استكمال المرحلة الابتدائية حتى الصف الأخير (بالنسبة المئوية)

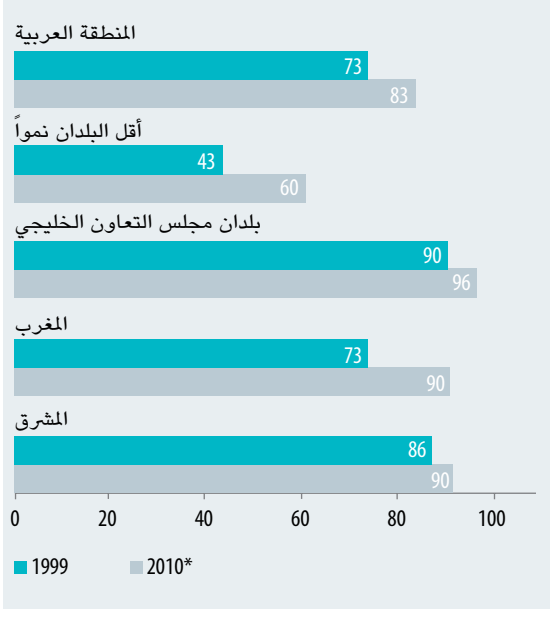

الناتج المحلي الإجمالي، أي حوالى 20 في المائة من مجموع الميزانيات الحكومية.

وبفضل هذا الإنفاق حققت المنطقة تحسّناً واعداً في معدّلات الالتحاق بالتعليم الابتدائي، وعادلت المتوسط الذي حققته المناطق النامية الأخرى. ففي عام 1999، كان 85 في المائة من الأطفال في سن التعليم ملتحقين بالمدارس، وقد ارتفع هذا المعدل إلى 92 في المائة في عام 2011. كما زادت نسبة إتمام المرحلة التعليمية. إلا أن بعض الوقائع تحمل على التساؤل. فمعدلات الالتحاق في أقل البلدان نمواً، حيث يوجد 5 ملايين طفل خارج المدارس، أقل بكثير من متوسط المنطقة العربية. في عام 2010، حققت الجمهورية العربية السورية تعميم الالتحاق بمرحلة التعليم الابتدائي، ولكن الأزمة أدّت إلى

في عام 2011، التحق 92 في المائة من الأطفال في سن التعليم الابتدائي بالمدارس، بعد أن كانت النسبة 85 في المائة في عام 1999

© Flickr/Icecairo

نتائج الاتجاهات الدولية في دراسة الرياضيات والعلوم في البلدان العربية المشاركة، 2011

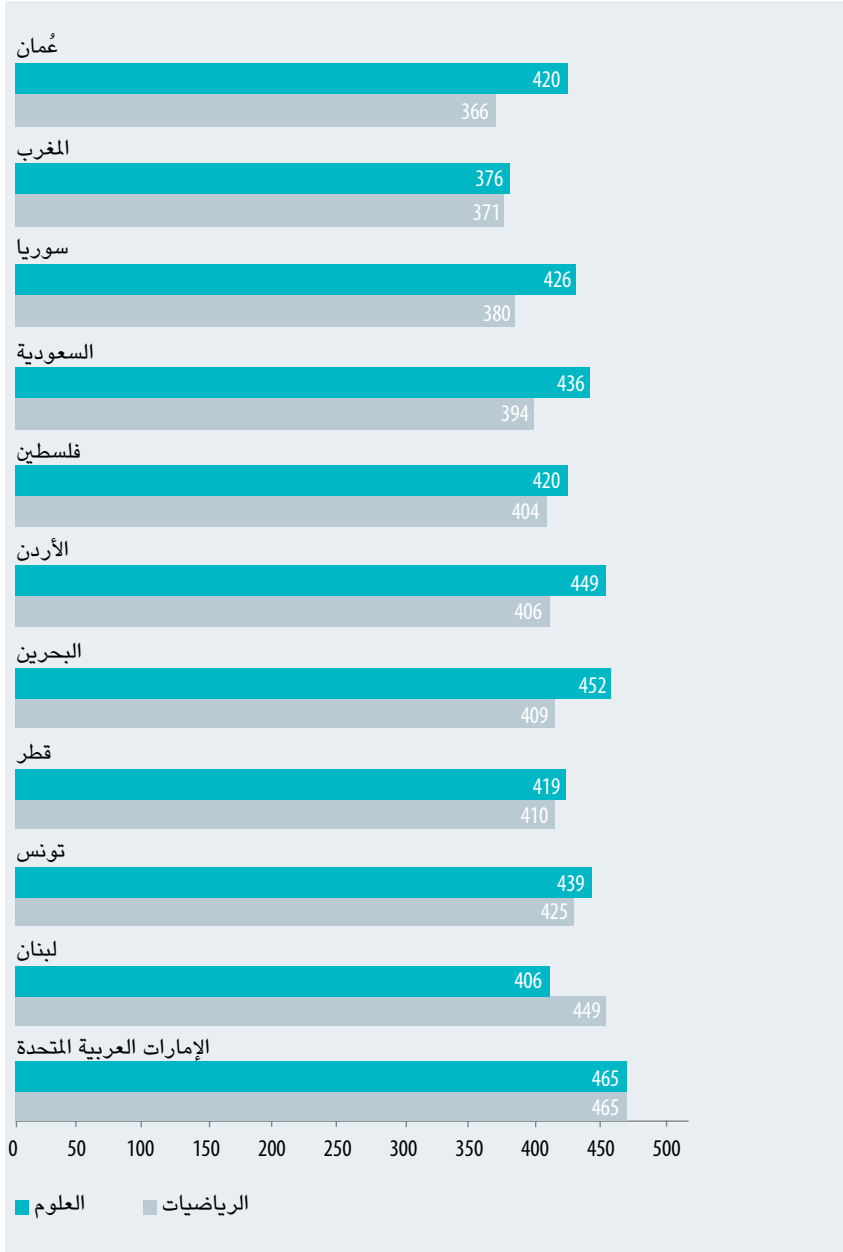

معدّلات الإلمام بالقراءة والكتابة للأفراد الذين تتراوح أعمارهم بين 15 و24 سنة (بالنسبة المئوية)

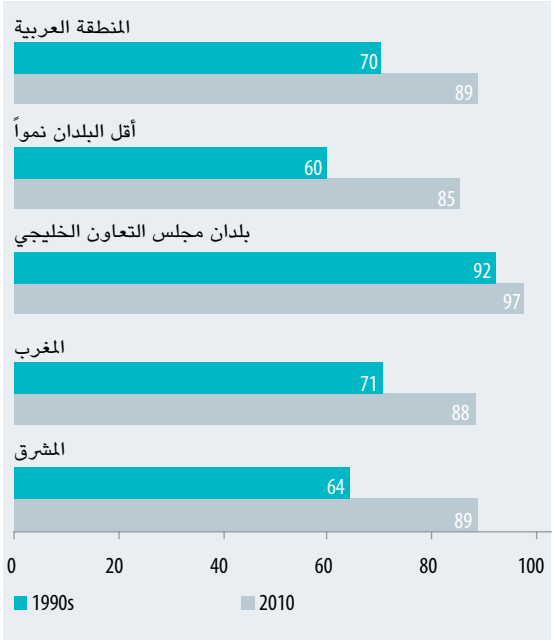

تدمير العديد من المدارس، وأعاقت وصول العديد من الأطفال إلى فرص التعليم.

ويُقاس معدّل إتمام المرحلة التعليمية بنسبة الطلاب الذين يستكملون المرحلة الابتدائية حتى الصف الأخير من مجموع الملتحقين. وقد ارتفعت هذه النسبة في المنطقة من 73 في المائة في عام 1999 إلى 83 في المائة حسب آخر البيانات المتوفرة، و شمل هذا الارتفاع مجموعات البلدان الأربع.

أحرزت المنطقة تقدّماً كبيراً في رفع معدّل الإلمام بالقراءة والكتابة. غير أن سبعة ملايين من الشباب لا يزالون غير ملمين بالقراءة والكتابة، منهم حوالى خمسة ملايين امرأة.

نوعية التعليم من الشواغل الأساسية

لم ينعكس التحسن في معدلات الالتحاق بالتعليم تحسّناً في نوعية التعليم. وتظهر نتائج التقييمات الدولية أن معظم البلدان العربية لا تزال بعيدة كثيراً عن المتوسطات والمعايير الدولية. ولا يزال التفاوت في فرص التعليم قائماً بين الأغنياء والفقراء.

وحسب نتائج الاتجاهات الدولية في دراسة الرياضيات والعلوم لعام 2011، لم يصل أي من البلدان العربية الأربعة عشر المشاركة إلى مجموع العلامات المحدد لتقييم الأداء وهو 500 علامة. وتظهر نتائج برنامج التقييم الدولي للطلاب مستويات أداء منخفضة.

الهدف 3
تعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة

© Flickr/James Gordon

الغاية

إزالة التفاوت بين الجنسين في التعليم الابتدائي والثانوي بحلول عام 2005، وفي جميع مراحل التعليم بحلول عام 2015

تقدّم كبير نحو التكافؤ بين الجنسين في التعليم، ومزيد من العمل لتمكين المرأة اقتصادياً وتعزيز مشاركتها السياسية

سجلت المنطقة تقدّما كبيراً نحو تحقيق التكافؤ بين الجنسين في التعليم، وخاصة في التعليم الابتدائي. وقد أحرزت معظم البلدان تقدماً في سد الفجوة بين الجنسين في التعليم الثانوي. وفي المنطقة العربية ككل، يبقى مؤشر التكافؤ بين الجنسين في التعليم الثانوي 0.91 أي أقل من مستوى التكافؤ التام، وذلك بسبب انخفاض قيمة هذا المؤشر في أقل البلدان نمواً.

وفي التعليم العالي، بلغ متوسط المنطقة مستوى مقبولاً من حيث التكافؤ بين الجنسين، مع الإشارة إلى أن معدل التحاق الفتيات في بعض بلدان مجلس التعاون لدول الخليج العربية يصل إلى ضعفي معدل التحاق الفتيان. ويعود ذلك إلى سفر عدد من الفتيان إلى الخارج للالتحاق بالتعليم العالي، أو إلى التحاقهم بالمؤسسة العسكرية. ومع أن العديد من البلدان العربية شهدت زيادة في معدل مشاركة المرأة في القوى العاملة في العقدين الماضيين، لا يزال هذا المعدل دون 26 في المائة، وهو المعدل الأدنى بين جميع المناطق، إذ لا يتجاوز نصف المتوسط العالمي البالغ 51 في المائة في عام 2010.

ضعف المشاركة السياسية والاقتصادية للمرأة

لا تزال حصة المرأة متدنية في سوق العمل، لا تتجاوز الخمس من الأعمال المدفوعة الأجر خارج القطاع الزراعي. وعلى الصعيد العالمي، ارتفعت حصة المرأة في الأعمال المدفوعة الأجر خارج القطاع الزراعي ببطء من 35 إلى 40 في المائة. وعلى مدى العقدين الماضيين، سجلت بلدان مجلس التعاون لدول الخليج العربية ومجموعة بلدان المغرب تحسناً طفيفاً في هذا المؤشر الهام لتمكين المرأة اقتصادياً، بينما سجلت بلدان المشرق وأقل البلدان نمواً تراجعاً في هذا المؤشر.

ويختلف الوضع قليلاً في المشاركة السياسية. فلا تزال حصة المرأة محدودة في مواقع القرار، غير أن المشاركة السياسية في تحسّن. فقد ازداد تمثيل المرأة في البرلمانات من 2.6 في المائة إلى 12.7 في المائة بين عامي 2000 و2013. غير أنّ هذا التمثيل لا يزال بعيداً عن المستوى الذي سجلته سائر مناطق العالم.

حققت المنطقة تقدّما كبيراً نحو تحقيق التكافؤ بين الجنسين في التعليم، وهذا التكافؤ هو خطوة هامة نحو تحقيق المساواة في الفرص بين المرأة والرجل

مؤشر التكافؤ بين الجنسين

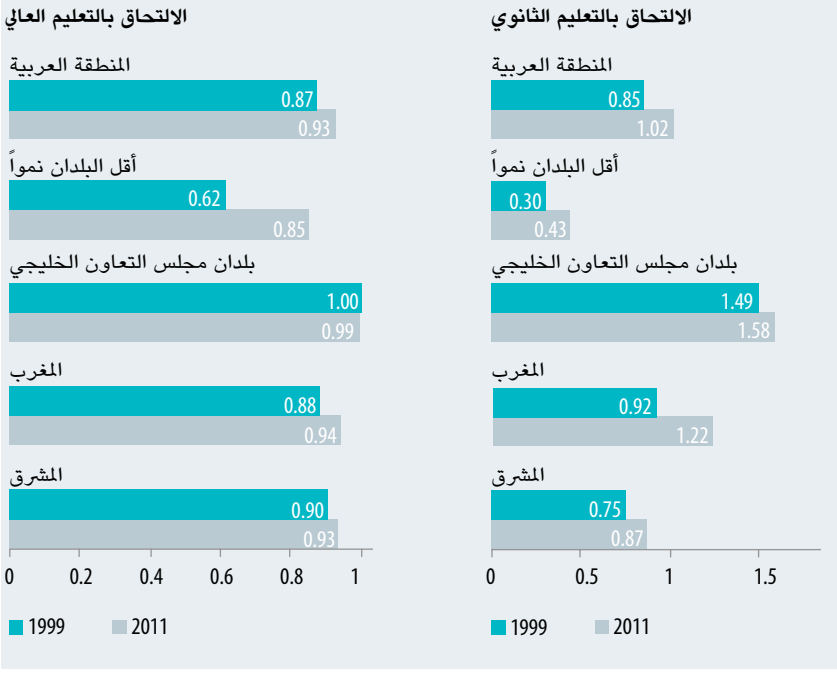

© Flickr/UN Women Gallery

وفي البلدان العربية، وقفت المرأة جنباً إلى جنب مع الرجل في الحركات الاجتماعية الداعية إلى التغيير. ونزلت إلى الساحات العامة في اليمن، حيث لا تزال مؤشرات المساواة بين الجنسين من أدنى المؤشرات في العالم.

وفي المرحلة الانتقالية، يبدو أن دور المرأة قد انكفأ، وبات يلوح في الأفق ما ينذر بخسارة المكاسب التي سجلتها المنطقة في الماضي على صعيد حقوق المرأة.

أما بلدان مجلس التعاون لدول الخليج العربية، فحققت تقدماً كبيراً في المشاركة السياسية للمرأة، إذ

المقاعد التي تشغلها المرأة في البرلمانات الوطنية (بالنسبة المئوية)

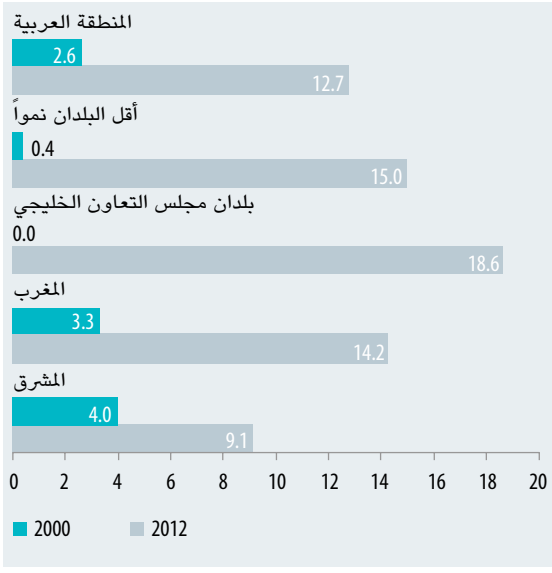

بلغت نسبة مشاركتها في البرلمان 19 في المائة تقريباً، ويعود ذلك بشكل رئيسي إلى زيادة نسبة المقاعد التي تشغلها المرأة في البرلمان في المملكة العربية السعودية إلى 20 في المائة، بحكم مرسوم أصدرته المملكة في كانون الثاني/يناير 2013.

الهدف 4
خفض معدل وفيات الأطفال

© Flickr/Jill Granberg

الغاية

تخفيض معدل وفيات الأطفال دون سن الخامسة بمقدار الثلثين في الفترة ما بين 1990 و2015

تقدم كبير في الحد من وفيات الأطفال والرضع، ولكن أقل البلدان نمواً لن تحقق الغاية

انخفضت وفيات الأطفال بمقدار الثلث فقط في المنطقة. والتقدم نحو الغاية المنشودة في إطار الأهداف الإنمائية للألفية، بقي بطيئاً لأن التخفيض الذي سجلته أقل البلدان نمواً في معدل وفيات الأطفال دون سن الخامسة لم يتجاوز 15 في المائة منذ عام 1990.

وداخل البلد الواحد، تحجب المتوسطات الوطنية فوارق كبيرة. ففي اليمن، يبلغ معدّل وفيات الأطفال دون سن الخامسة بين الفقراء ثلاثة أضعاف ما هو عليه بين الأغنياء، وفي مصر يبلغ معدل وفيات الأطفال دون سن الخامسة بين الفقراء مرتين ونصف ما هو عليه بين الأغنياء. وعلى غرار الفوارق بين الأغنياء والفقراء، شهد العديد من البلدان فوارق كبيرة بين المناطق الحضرية والمناطق الريفية.

وترتبط هذه الفوارق بالتفاوت في مستوى تعليم الأمهات، وهو من العوامل الهامة التي تؤثر على بقاء الطفل على قيد الحياة. فالأم المتعلمة تسهم في تخفيض وفيات الأطفال في الأسرة. والفوارق في معدّلات وفيات الأطفال بفعل تفاوت مستوى الأم التعليمي في شمال أفريقيا وغرب آسيا أكبر من الفوارق التي تسجلها لهذا السبب البلدان النامية الأخرى.

ولا يختلف الوضع كثيراً في حالة وفيات الرضع، ولو كان الانخفاض أكثر بطئاً. وقد سجلت المنطقة انخفاضاً في معدّل وفيات الرضع بنسبة 34 في المائة. وتمكنت مجموعة بلدان المشرق ومجموعة بلدان المغرب وبلدان مجلس التعاون لدول الخليج العربية من تخفيض معدّل وفيات الأطفال بمقدار تجاوز 50 في المائة، وبات تحقيق غاية تخفيض معدّل وفيات الأطفال في متناول

حققت ثلاث مجموعات من أصل مجموعات البلدان الأربع في المنطقة الغاية المعنية بتخفيض معدّل وفيات الأطفال دون سن الخامسة بمقدار الثلثين أو هي على وشك تحقيقها

معدّل وفيات الأطفال دون سن الخامسة لكل 1 000 ولادة حية

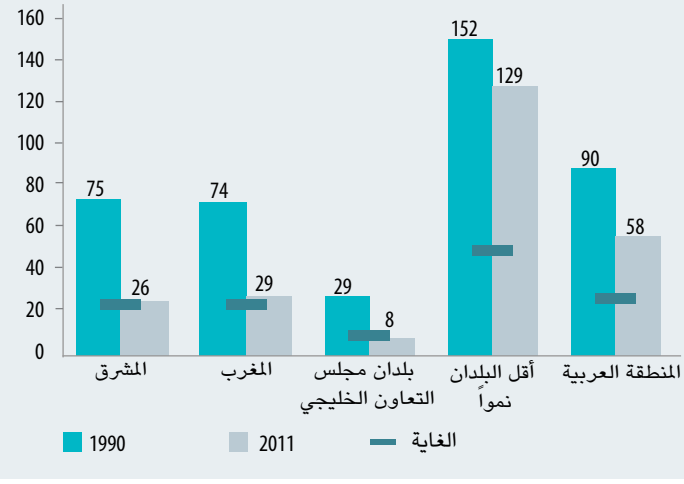

معدل وفيات الرضع من الولادة إلى عمر سنة لكل 1 000 ولادة حية

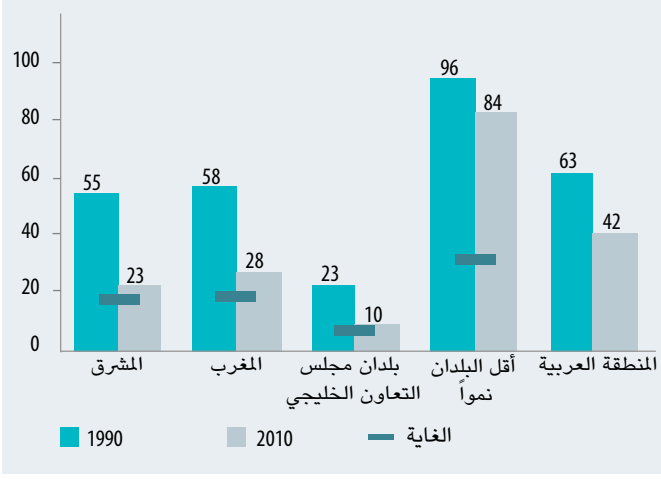

هذه البلدان بحلول عام 2015. أما في أقل البلدان نمواً، فلم يتجاوز الانخفاض 13 في المائة في العقدين الماضيين.

ارتفاع نسبة وفاة الرضع في الشهر الأول من العمر

ارتفعت نسبة وفيات الأطفال الحديثي الولادة من مجموع وفيات الأطفال دون سن الخامسة في المنطقة العربية من 35 في المائة في عام 1990 إلى 42 في المائة

أسباب وفيات الأطفال دون سن الخامسة في المنطقة العربية، 2010 (بالنسبة المئوية)

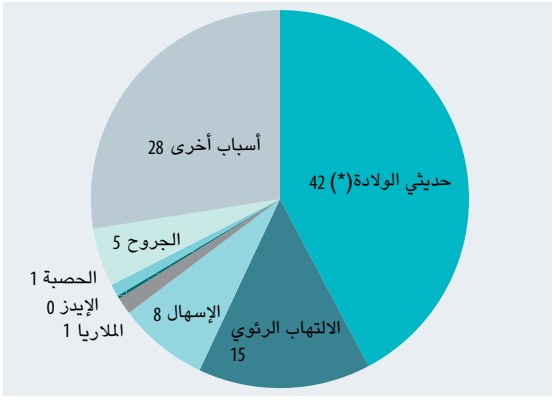

في عام 2011. وتختلف أسباب وفيات الأطفال حديثي الولادة عموماً عن أسباب وفيات الأطفال دون سن الخامسة. ويرتبط أكثر من 50 في المائة من وفيات الأطفال حديثي الولادة بمضاعفات الولادة قبل الأجل والمضاعفات التي تحدث أثناء الولادة. ولذلك، تتطلب وفيات الأطفال تدخلات صحية محددة تختلف عن تلك المطلوبة لمعالجة وفيات الأطفال دون سن الخامسة.

الهدف 5
تحسين صحة الأمهات

© Flickr/Greg Robbins

الغاية

تخفيض معدل وفيات الأمهات بمقدار ثلاثة أرباع ما بين 1990 و2015

معدل وفيات الأمهات لا يزال مرتفعاً جدا في أقل البلدان نمواً

انخفض معدّل وفيات الأمهات في المنطقة بنسبة 27 في المائة بين عامي 1990 و2010، بينما المطلوب تحقيق انخفاض بمقدار ثلاثة أرباع حتى عام 2015. وقد تجاوز انخفاض معدّل وفيات الأمهات في مجموعتي بلدان المشرق وبلدان المغرب 60 في المائة، وتمكنت بلدان مجلس التعاون لدول الخليج العربية من تخفيض معدّل وفيات الأمهات بمقدار النصف أي أقل من المتوسط الذي سجلته المناطق المتقدمة. أما أقل البلدان نموًا فسجلت انخفاضاً بنسبة 17 في المائة.

ويرتبط ارتفاع معدل وفيات الأمهات ارتباطاً وثيقاً بتقديم الخدمات الصحية عند الولادة. ويجري أكثر من ثلثي الولادات في المنطقة العربية تحت إشراف اختصاصيين، بينما يقتصر ذلك على ثلث الولادات فقط في أقل البلدان نمواً.

انخفض معدل وفيات الأمهات بنسبة 27 في المائة بين عامي 1990 و 2010، بينما المطلوب تحقيق انخفاض بمقدار ثلاثة أرباع حتى عام 2015

خدمات الرعاية ما قبل الولادة بزيارة واحدة على الأقل (بالنسبة المئوية)

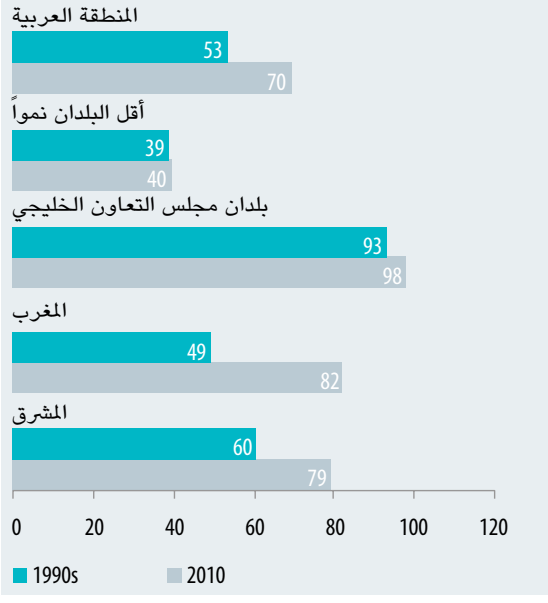

معدّل وفيات الأمهات لكل 100 000 ولادة حية

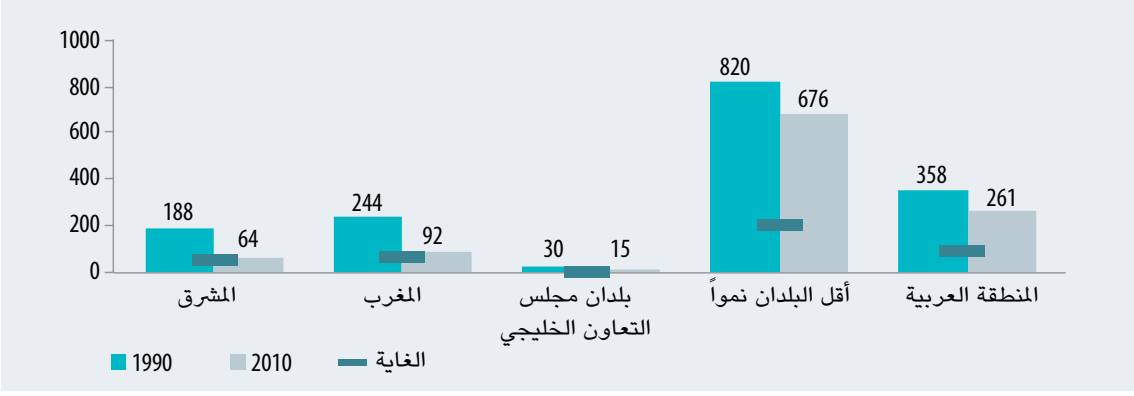

تشهد خدمات الرعاية ما قبل الولادة تحسّناً في المنطقة، لكن التقدّم على هذا الصعيد لا يزال محدوداً في أقل البلدان نمواً

© Flickr/Jill Granberg

الغاية

تعميم إتاحة خدمات الصحة الإنجابية بحلول عام 2015

تحسن الحصول على خدمات الصحة الإنجابية باستثناء أقل البلدان نمواً

اقتربت بلدان مجلس التعاون لدول الخليج العربية من تعميم الحصول على خدمات الرعاية ما قبل الولادة، لكن التقدّم في هذا الاتجاه كاد يكون شبه معدوم في أقل البلدان نمواً.

وعلى الرغم من ارتفاع نسبة الولادات التي تجرى تحت إشراف اختصاصيين، وتحسّن التغطية بخدمات الرعاية ما قبل الولادة، لا تزال الفوارق كبيرة بين الأسر الفقيرة والأسر الغنية. وفي معظم البلدان، باستثناء اليمن، أصبحت التغطية شبه كاملة حسب المؤشرين في حالة الخُمس الأغنى من السكان، بينما لا تزال فئة الخُمس الأفقر والمناطق الريفية محرومة من الخدمات.

الولادات تحت إشراف طبي مؤهل (بالنسبة المئوية)

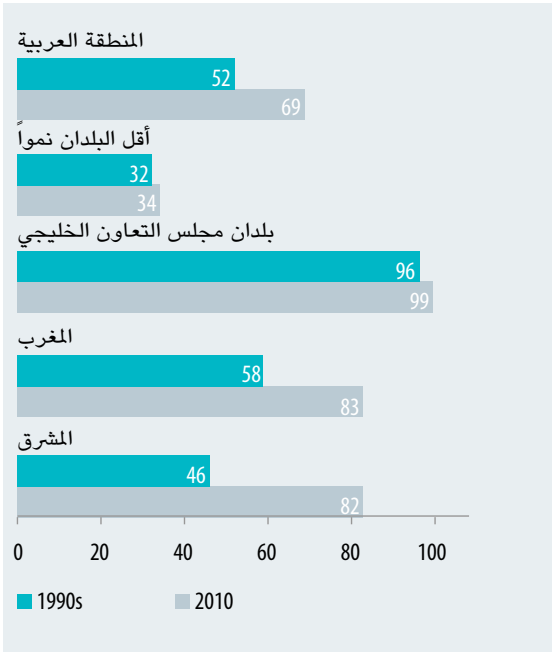

الهدف 6
مكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز والملاريا وغيرهما من الأمراض

© Flickr/UNAMID

الغاية

وقف انتشار فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز بحلول عام 2015 وبدء انحساره اعتباراً من ذلك التاريخ

الغاية

تعميم الحصول على العلاج من فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز بحلول عام 2010 لجميع من يحتاجون إليه

عدد المصابين بفيروس نقص المناعة البشرية المسجلين في ازدياد، رغم أنّ الحصول على العلاج بات متاحاً للمزيد من المصابين

تشير آخر التقديرات الصادرة عن برنامج الأمم المتحدة المعني بفيروس نقص المناعة البشرية ومتلازمة نقص المناعة المكتسب/الإيدز إلى زيادة في انتشار المرض وارتفاع في معدّل الوفيات بسببه. وبين عامي 2001 و2011، ارتفع

عدد المصابين بفيروس نقص المناعة البشرية المسجلين (بالآلاف)

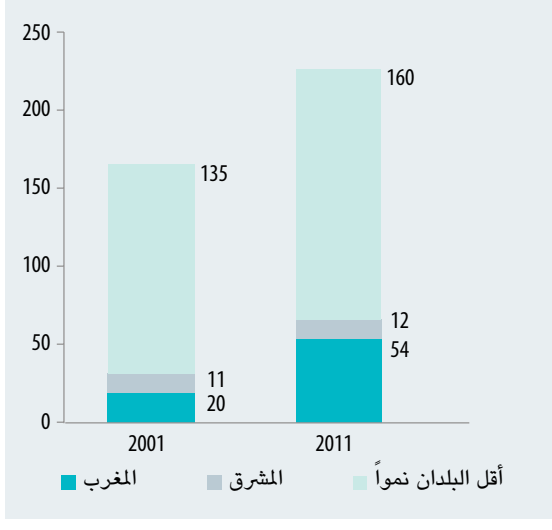

معدّل التغطية بالعلاج بالمضادات الفيروسية (بالنسبة المئوية)

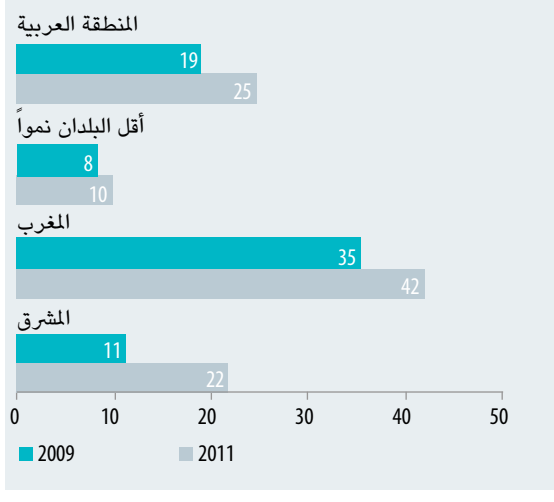

تغطية العلاج من فيروس نقص المناعة البشرية لا تزال غير كافية بالرغم من تزايدها

عدد الأشخاص المصابين بفيروس نقص المناعة البشرية. وعلى الرغم من الجهود المبذولة لإتاحة علاج الفيروس لا تزال التغطية بالعلاج من الفيروس غير كافية. ولا يزال التمييز بحق المصابين ونبذهم من العوائق الرئيسية أمام الحصول على خدمات الوقاية والعلاج.

الغاية

وقف انتشار الملاريا وغيرها من الأمراض الرئيسية بحلول عام 2015 وبدء انحسارها اعتبارا من ذلك التاريخ

معدلات الوفيات بسبب السل تسجل هبوطا كبيراً ومعدّلات انتشار السل تنخفض ببطء

سجلت المنطقة انخفاضاً كبيراً في معدلات الإصابة بالسل منذ عام 1990، ويتسارع هذا الانخفاض منذ عام 2000. غير أن التوقعات الحالية تشير إلى المزيد من العمل المطلوب في البلدان العربية حتى تتمكن من تخفيض معدّل الإصابة إلى النصف بحلول عام 2015

© Flickr/Alexander Romero

يتكلل المزيد من علاج حالات السل بالنجاح، وتقترب المنطقة من الغاية العالمية وقدرها 85 في المائة في علاج الحالات التي جرى تشخيصها

مقارنةً بما كان عليه الحال في عام 1990. وتقترب المنطقة من تحقيق انخفاض يقارب 50 في المائة في معدّل الوفيات بالسل في مختلف مجموعات البلدان.

وقف انتشار الملاريا وغيرها من الأمراض الرئيسية تحد كبير أمام أقل البلدان نمواً حيث لا أدلّة على حصول انخفاضً ملحوظ في بعض البلدان

تواجه المنطقة مخاطر جسيمة من جراء التهاب الكبد بنوعيه بي وسي. وقد أصبحت أمراض الكبد المزمنة من جراء التهاب الكبد من المشاكل الكبيرة على صعيد الصحة العامة في المنطقة. وتسجل مصر أعلى معدّلات الإصابة بالتهاب الكبد المزمن سي، حيث تصل نسبة الإصابة فيها إلى 15 في المائة.

معدّل الوفيات بالسل لكل 100 000 نسمة (نصف المدة)

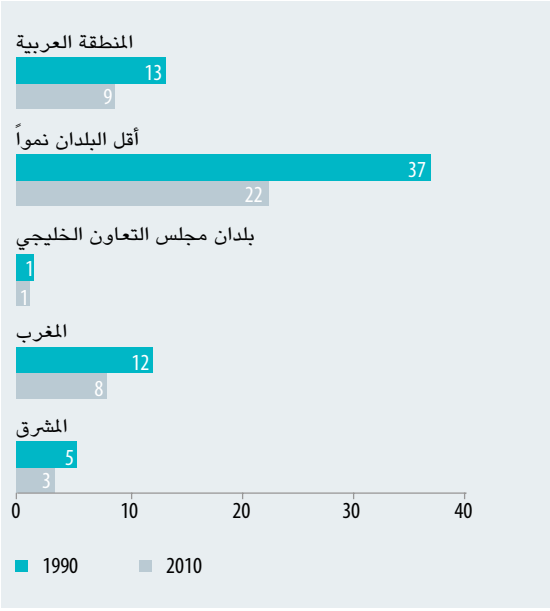

الهدف 7
كفالة الاستدامة البيئية

© Flickr/ Corey Jackson

الغاية
إدماج مبادئ التنمية المستدامة في السياسات والبرامج القطرية وانحسار فقدان الموارد البيئية

الغاية
الحد بقدر ملموس من معدل فقدان التنوع البيولوجي بحلول عام 2010

تزايد في انبعاثات ثاني أكسيد الكربون وتحسن في مؤشرات أخرى للاستدامة البيئية

بلغ حجم الانبعاثات، التي تسهم في تغيّر المناخ، أكثر من ضعفي ما كان عليه في عام 1991. ومعظم هذه الكمية ناجم عن ازدياد الانبعاثات من بلدان مجلس التعاون لدول الخليج العربية، بحيث تجاوز نصيب الفرد من الانبعاثات متوسط المناطق المتقدمة.

وتبذل بلدان المنطقة جهوداً مكثفة لحماية الحياة البحرية والبرية، غير أن أغلبيتها لم تعتمد بعد سياسات وطنية للتنمية المستدامة، تربط بين الأولويات البيئية والاقتصادية والاجتماعية. وبحلول عام 2012 أصبحت المناطق المحمية تشكل 7.6 في المائة من مجموع الأراضي. وقد اتسعت مساحتها بمقدار الضعف منذ عام 1990. ومعظم هذه الزيادة في مساحة الأراضي المحمية، نتيجة لتوسيع مساحة الأراضي المحمية في بلدان مجلس التعاون لدول الخليج العربية.

وفي عام 2012، حققت المنطقة ما يبرر الاحتفال بالذكرى الخامسة والعشرين لصدور بروتوكول مونتريال بشأن المواد المستنفدة لطبقة الأوزون. فبين عامي 1995 و2010، انخفض استهلاك المواد المستنفدة لطبقة الأوزون بنسبة 98 في المائة.

وسيكون نصيب المنطقة كبيراً من عواقب تغيّر المناخ، ولا سيما جراء تفاقم شح المياه، وانخفاض الإنتاجية الزراعية، وغرق الأراضي الخصبة والبنى التحتية الساحلية.

نصيب الفرد من الانبعاثات بالطن المتري

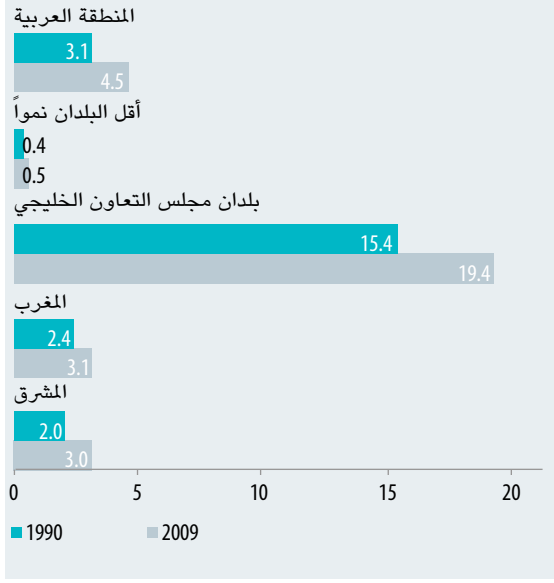

في المنطقة العربية، بلغ نصيب الفرد من الانبعاثات أعلى معدّل له في بلدان مجلس التعاون لدول الخليج العربية حيث وصل إلى 19.4 طن متري

مساحة المناطق البرية والبحرية المحمية (بالنسبة المئوية من المساحة الإجمالية)

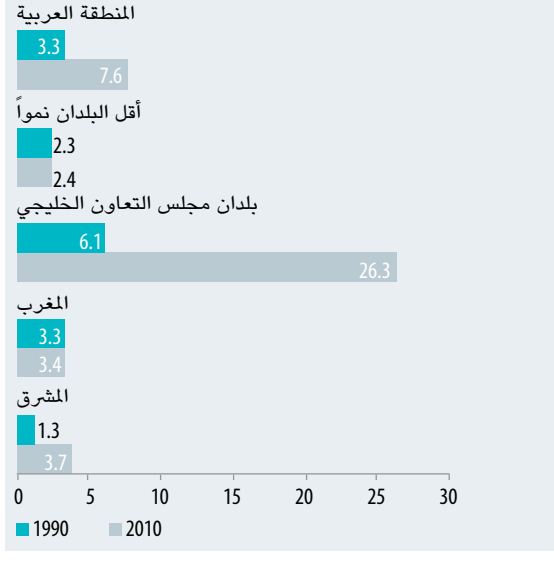

يتفاوت توفر المياه المأمونة بين المناطق الحضرية والريفية في المنطقة العربية

© Flickr/UNAMID Photo

الغاية

تخفيض نسبة الأشخاص الذين لا يمكنهم الحصول باستمرار على مياه الشرب المأمونة وخدمات الصرف الصحي الأساسية إلى النصف بحلول عام 2015

الملايين يستفيدون من تحسين إمكانات الحصول على مياه الشرب المأمونة وخدمات الصرف الصحي، ولكن الفوارق لا تزال كبيرة ضمن البلد الواحد

يحصل الملايين على إمدادات مياه الشرب في المنطقة العربية، حيث وصلت نسبة التغطية إلى 81 في المائة. وبينما شارف عدد من البلدان العربية على بلوغ الغاية، لا تزال بلدان أخرى تعاني من نقص حاد في المياه.

والتفاوت في الحصول على مياه الشرب في المنطقة العربية جلي بين المناطق الحضرية والمناطق الريفية. فبينما يحصل 89 في المائة من سكان الحضر على مياه الشرب من مصادر محسنة، لا تتوفر هذه الخدمة إلا لحوالى 73 في المائة فقط من سكان الريف. ولهذا التفاوت آثار بالغة على النساء والأطفال، الذين يتحمّلون مشقة اجتياز مسافات طويلة لجلب المياه. ومؤشر استخدام مصدر محسن لمياه الشرب يستخدم في قياس مدى الحصول على المياه الصالحة للشرب. ومع ذلك، لا يزال توفر المياه قضية حرجة حتى في البلدان التي وصلت لديها نسبة التغطية بإمدادات المياه من مصادر محسنة إلى 100 في المائة. ومؤشر توفر المياه لا يدلّ على نوعية المياه، ولا على خلوّها أو احتوائها على التلوّث.

حققت المنطقة تحسّناً في خدمات الصرف الصحي فاق ما أحرزته في الحصول على إمدادات المياه. غير أن حصة الريف من هذا التحسّن بقيت أقل من حصة الحضر في جميع أنحاء المنطقة، ولا سيما في أقل البلدان نمواً.

ويستند هذا التقرير في معرض مناقشته للتغطية بإمدادات المياه وخدمات الصرف الصحي، إلى بيانات من عام 2010. غير أن التغيّر الذي يُحتمل أن يكون قد حصل منذ ذلك العام يُعزى إلى النزاعات في بلدان مثل الجمهورية العربية السورية، والصومال، وليبيا، واليمن. فقد تأثر الحصول على إمدادات المياه وخدمات الصرف الصحي في البلدان التي تعاني من النزاعات أو الخارجة منها، بالدمار الذي لحق بالبنية التحتية والتأخير الذي أصاب الاستثمار في تحسين المرافق.

نسبة السكان الذين يحصلون على إمدادات مياه الشرب من مصادر محسنة

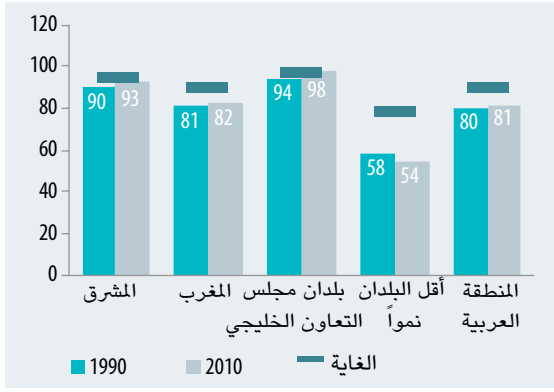

نسبة السكان الذين يحصلون على خدمات الصرف الصحي من مرافق محسنة

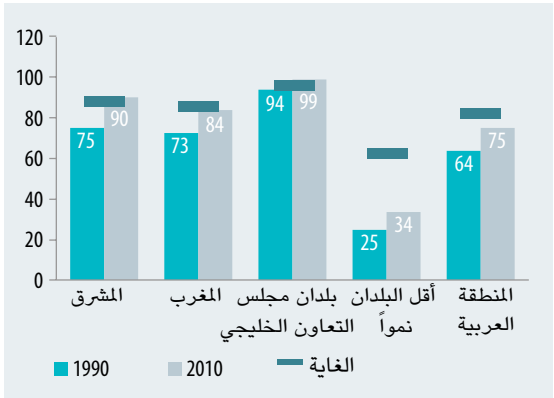

استهلاك المواد المستنفدة لطبقة الأوزون بآلاف الأطنان المترية

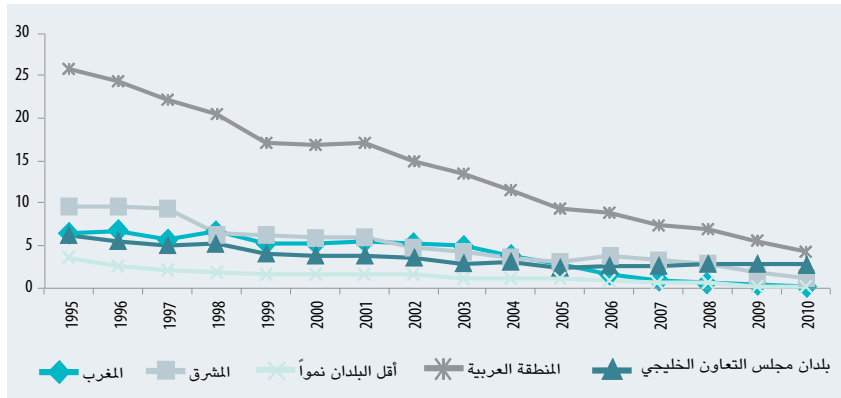

الغاية

تحقيق تحسن كبير بحلول عام 2020 في معيشة 100 مليون على الأقل من سكان المناطق الحضرية المهمشة

المناطق الحضرية المهمشة تزول في بعض البلدان العربية بينما في حالات أخرى، ساعد الصراع في انتشارها وتكاثرها

كثيراً ما يحدث النمو الحضري في المنطقة بطرق غير شرعية، وفي ظروف بيئية آيلة إلى التدهور. ومن الصعوبات الكبيرة التي تعترض مسار التنمية المستدامة في البلدان العربية، تضاؤل إمدادات المياه العذبة، ونقص المرافق الفعالة للتخلص من النفايات الصلبة والسائلة. ومن الضروري أيضاً تجهيز المدن بمرافق للحد من آثار تغيّر المناخ.

وفي أنحاء معيّنة من المنطقة العربية، يعيش سكان المناطق الحضرية المهمشة في جيوب معزولة، وفي معظم أقل البلدان نمواً يعيش قرابة الثلثين من سكان الحضر في مناطق حضرية مهمشة.

وفي البلدان التي تشهد نزاعات واضطرابات سياسية، كجزر القمر والسودان والصومال والعراق ولبنان واليمن، لا تزال المناطق الحضرية المهمشة تضمّ نسبة تتراوح بين 50 و95 في المائة من سكان الحضر. وقد اضطر عدد كبير من السكان للنزوح على أثر النزاعات والإقامة في مناطق حضرية مهمشة كمخيمات اللجوء والمستوطنات العشوائية، داخل بلدانهم أو خارجها.

نسبة السكان في المناطق الحضرية المهمشة من مجموع سكان الحضر (آخر سنة تتوفر عنها بيانات)

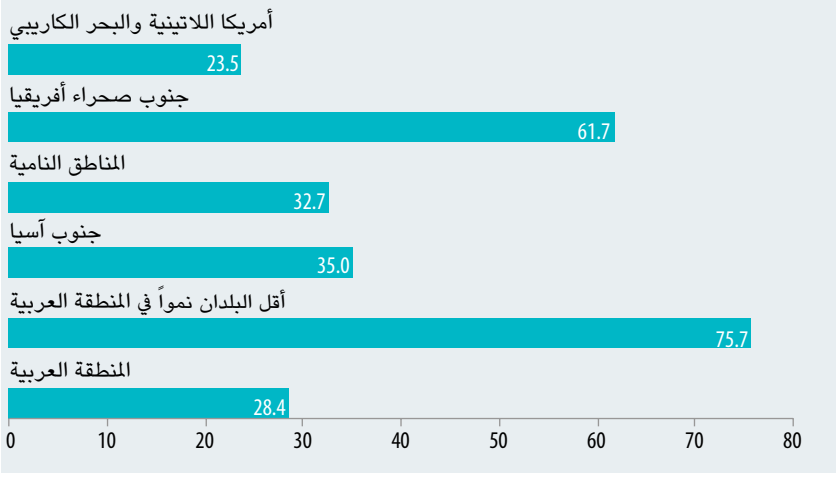

الهدف 8
إقامة شراكة عالمية من أجل التنمية

© Flickr/Panoramas

الغاية
المضي في إقامة نظام تجاري ومالي يتسم بالانفتاح والتقيد بالقواعد والقابلية للتنبؤ به وعدم التمييز

المنطقة لا تزال غير قادرة بعد على الاستفادة من الإمكانات المحتملة لتحرير التجارة

على مدى العقد الماضي، اتخذت البلدان العربية خطوات هامة نحو تحرير التجارة والتكامل الاقتصادي الإقليمي والاندماج في الاقتصاد العالمي. وقد باتت الحواجز التجارية التي تواجهها البلدان العربية اليوم أقل مما كانت عليه في عام 1990. وفي عام 2010، كانت 94 في المائة من الصادرات غير النفطية تدخل أسواق البلدان المتقدمة بدون رسوم جمركية، بعد أن كانت في حدود 48 في المائة في عام 1996. وانخفض متوسط الرسوم التفضيلية المطبقة على المنتجات الزراعية والمنسوجات والملابس المستوردة من البلدان العربية من 8 في المائة في عام 1996 إلى 6 في المائة في عام 2010.

وعلى الرغم من تحرير التجارة، لا تزال البلدان العربية غير قادرة على الاستفادة من هذه الفرصة. فحصة الصادرات غير النفطية لا تزال ضئيلة جداً من مجموع صادرات البلدان العربية إلى البلدان المتقدمة، وكذلك حصة منتجات الصناعة التحويلية. وفي 2011 و2012، شهد حجم الصادرات من المنطقة العربية تقلباً حاداً في الأعوام الماضية بسبب عدم الاستقرار وضعف النمو الاقتصادي في أوروبا، التي تعد شريكاً رئيسياً للبلدان العربية في التجارة.

وتختلف أسباب هذا الضعف في أداء الصادرات بين بلد وآخر. ولكن العامل المشترك بين معظم البلدان العربية هو انحياز سياسات الاقتصاد الكلي لقطاعات الخدمات ذات القيمة المضافة المنخفضة على النحو المبين في تحويل الاستثمار من القطاعات الإنتاجية وخاصة الصناعات التحويلية. وكما أشار تقرير تحديات التنمية العربية (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، 2012)، يعزى ذلك إلى مجموعة عوامل منها سعر الصرف المحدد بأكثر

نسبة الواردات إلى البلدان المتقدمة من المنطقة العربية، من حيث القيمة والإعفاء من الرسوم على جميع أنواع المنتجات باستثناء الأسلحة والنفط

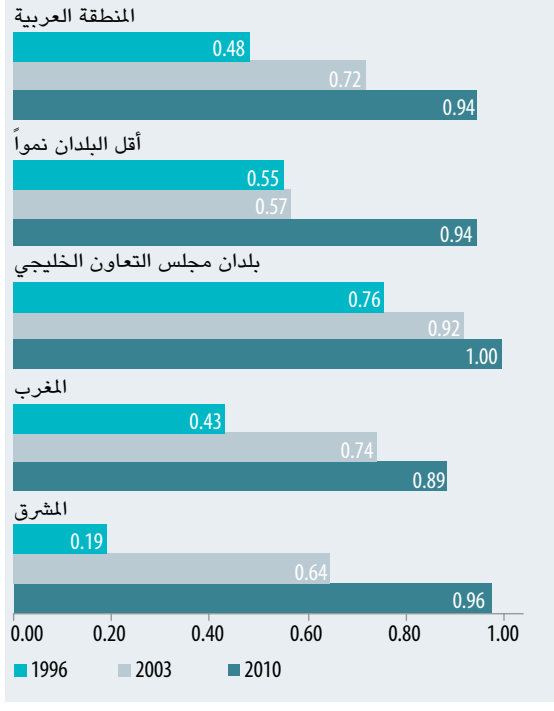

انخفض متوسط الرسوم التفضيلية المطبقة على المنتجات الزراعية والمنسوجات والملابس المستوردة من البلدان العربية من 8 في المائة في عام 1996 إلى 6 في المائة في عام 2010

من قيمته، والقيود المفروضة على العرض، والضعف في استراتيجية تشجيع الصادرات غير النفطية.

الغاية
تلبية الاحتياجات الخاصة لأقل البلدان نمواً

المساعدات الإنمائية الرسمية في المنطقة العربية لا تزال منخفضة ومتقلبة

لا تزال مخصصات المساعدات الإنمائية الرسمية دون المستوى المطلوب لتلبية احتياجات أقل البلدان نمواً التي

© Flickr/Ben Geach - Dried Spices

لم تتماشَ المساعدات الإنمائية الرسمية مع النمو السكاني، فانخفض نصيب الفرد من المساعدات لعام 2011 كثيراً عن المستوى الذي كان عليه في عام 1990

لم تحقق إنجازات كافية في الأهداف الإنمائية للألفية. وانخفض مجموع المساعدات الإنمائية الرسمية من 19.1 مليار دولار في عام 1990 إلى 11.8 مليار دولار في عام 2011. ولم تواكب المساعدات الإنمائية الرسمية النمو السكاني، فبقي نصيب الفرد منها أقل بكثير في عام 2011 مما كان عليه في عام 1990. وهذا يدعو إلى القلق الشديد خصوصاً لأقل البلدان نمواً. ويبلغ نصيب الفرد من المساعدات الإنمائية الرسمية خصوصاً في اليمن 18 دولاراً أمريكياً فقط.

الجهات المانحة العربية أكثر سخاءً من لجنة المساعدة الإنمائية الرسمية التابعة لمنظمة التنمية والتعاون الاقتصادي لكن نسبة المساعدات الإنمائية الرسمية إلى الدخل القومي الإجمالي سجلت انخفاضاً منذ عام 1990

بلغت قيمة ما تقدّمه الجهات المانحة العربية 5 في المائة من مجموع المساعدات الإنمائية الرسمية الواردة من لجنة المساعدة الإنمائية و65 في المائة من مجموع المساعدات الإنمائية الرسمية الواردة من خارج اللجنة في عام 2011.

وفي الفترة من 1990 إلى 1994، بلغ متوسّط المساعدات الإنمائية الرسمية الواردة من البلدان العربية نحو 1.5 في المائة من الدخل القومي الإجمالي، لكن هذه النسبة في انخفاض منذ ذلك الحين باستثناء الفترة في أواسط العقد الأول من الألفية الثانية. وبحلول عام 2011، انخفض معدّل هذه المساعدات إلى 0.46 في المائة، لكنها لا تزال أعلى من متوسط المساعدات الواردة من لجنة المساعدة الإنمائية ومعدّلها 0.34 في المائة. وعلاوة على ذلك، تسجل معظم بلدان مجلس التعاون لدول الخليج العربية أرقام المساعدات الإنمائية الرسمية بأقل من الحقيقة، وتستند الأرقام الواردة في هذا التقرير إلى بيانات من منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، والمساعدة الإنمائية الرسمية الفعلية من البلدان العربية يرجح أن تكون أعلى.

الصادرات من المنطقة العربية (بمليارات الدولارات)

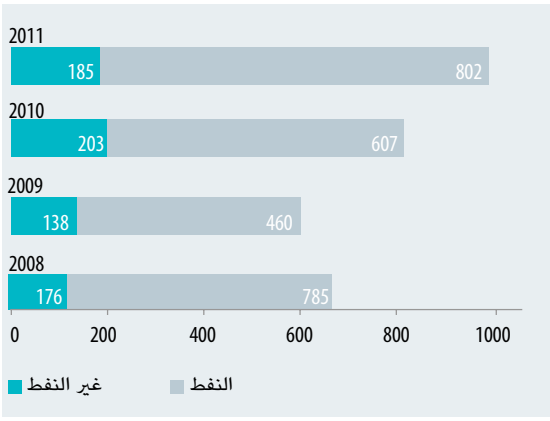

الرسوم الجمركية التفضيلية المطبقة على المنتجات الزراعية والملابس والمنسوجات المستوردة من المنطقة العربية

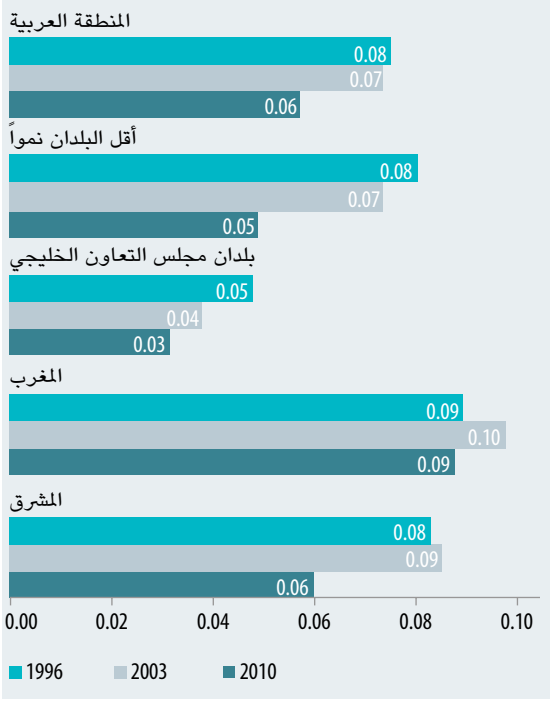

الغاية

المعالجة الشاملة لمشاكل ديون البلدان النامية باتخاذ تدابير على الصعيدين الوطني والدولي لجعل تحمل ديونها ممكناً في المدى الطويل

الحيز المالي للإنفاق الإنمائي في البلدان المتوسطة الدخل وأقل البلدان نمواً يخضع للمزيد من القيود بعد عام 2010

في الأردن ولبنان ومصر، تتجاوز نسبة الدين اليوم السقف المحدد للبلدان المتوسطة الدخل البالغ 60 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي. ولا تزال نسبة الدين

المتزايدة في تونس والمغرب في الأعوام الأخيرة، دون السقف المحدّد للبلدان المتوسطة الدخل. وقد انخفضت نسبة الدين في لبنان في الأعوام الأخيرة، لكنها لا تزال تراوح عند 135 في المائة.

ويمكن أن يعزى ارتفاع مستويات الدين في بلدان المشرق وفي أقل البلدان نمواً إلى ارتفاع العجز المالي الحكومي منذ 2010 نتيجة لتزايد الطلب على الإنفاق العام في الخدمات الاجتماعية، وارتفاع كلفة دعم الوقود وانخفاض الإيرادات الضريبية وغير الضريبية. وبين عامي 2011 و2012، ارتفع العجز من 2.3 إلى 4.5 في المائة في أقل البلدان نمواً، ومن 5 إلى 8.4 في المائة في بلدان المشرق.

صنفت أربعة بلدان من أصل مجموعة البلدان العربية الخمسة الأقل نمواً في فئة الخطر المرتفع، أي البلدان المشرفة على أزمة الدين أو التي تعاني من أزمة الدين

المساعدات الإنمائية الرسمية الواردة إلى المنطقة العربية (بمليارات الدولارات بالأسعار الثابتة لعام 2010)

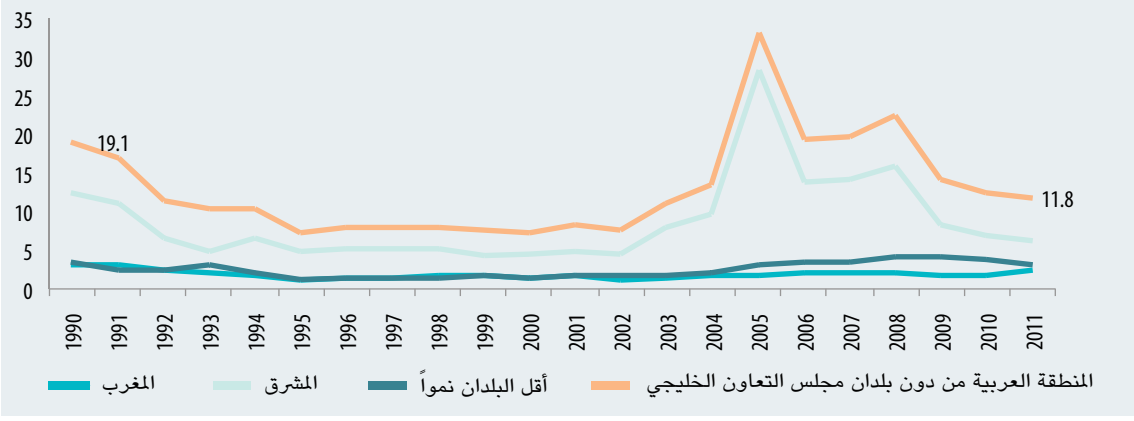

صافي نصيب الفرد من المساعدات الإنمائية الرسمية الواردة إلى المنطقة العربية (بالدولارات بالأسعار الثابتة لعام 2010)

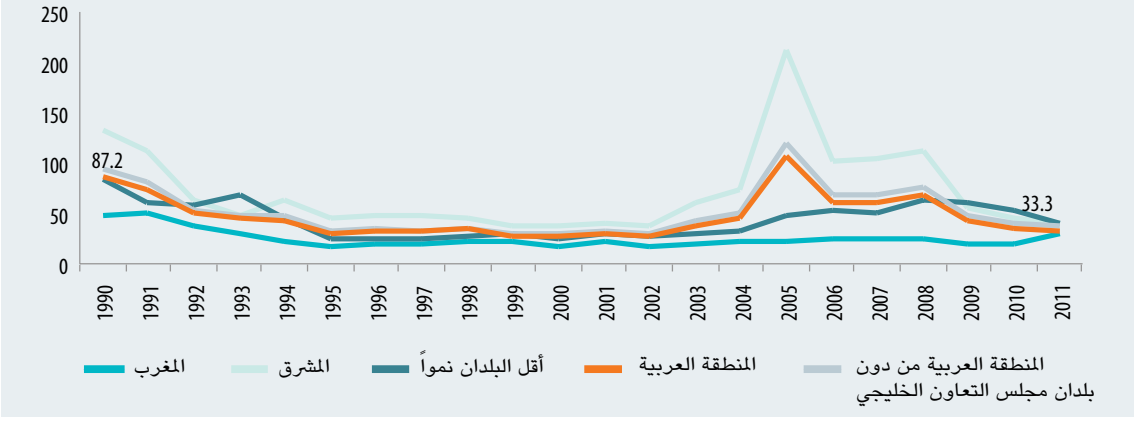

المساعدات الإنمائية الرسمية من قبل الجهات المانحة العربية ولجنة المساعدات الإنمائية كنسبة مئوية من الدخل القومي الإجمالي

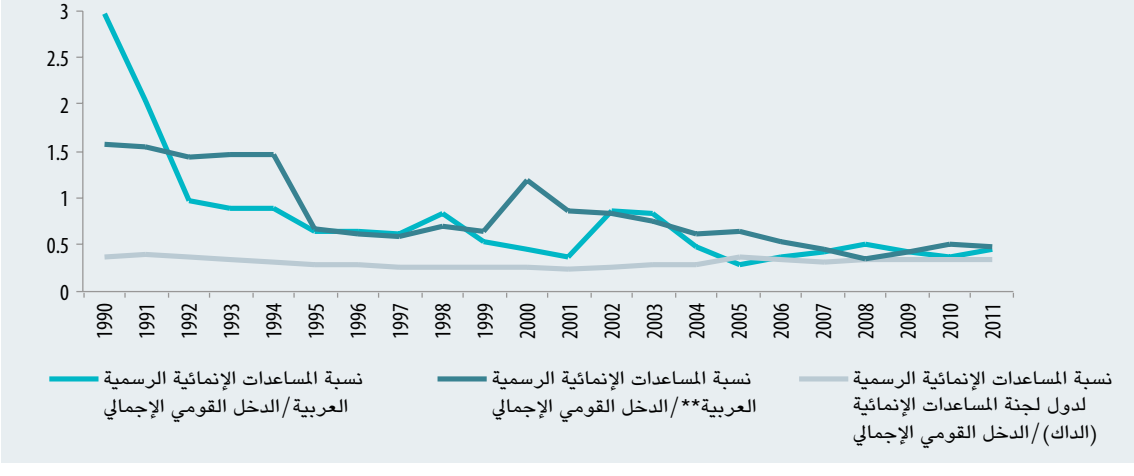

© Flickr/Jarod Carruthers

أقل البلدان نمواً في المنطقة العربية تجاوزت السقف المحدد للدين بنسبة 40 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي. وتصنّف جزر القمر والسودان ضمن البلدان التي تعاني من أزمة الديون، بينما تصنّف جيبوتي واليمن في فئة الخطر المرتفع. وتصنف موريتانيا في فئة الخطر المتوسط، بينما لا تقع الصومال تحت أي تصنيف. وقد اعتبرت جزر القمر والسودان والصومال وموريتانيا وفقاً للتصنيف في عداد البلدان الفقيرة المثقلة بالديون، وهي بالتالي مؤهلة للاستفادة من المبادرة التي أطلقها صندوق النقد الدولي والبنك الدولي في عام 1996 لمعالجة مشاكل البلدان الفقيرة. ولا يزال السودان والصومال في مرحلة دراسة اتخاذ القرار، ولم تحسم النتيجة بعد في ظل ما تراكم على البلدين من متأخرات مزمنة. ووصلت جزر القمر وموريتانيا مرحلة استيفاء الأهلية الكاملة واستفادتا من إعفاء نهائي من الدين.

الغاية

التعاون مع القطاع الخاص لإتاحة فوائد التكنولوجيات الجديدة، وبخاصة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات

ثورة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في المنطقة

تحمل ثورة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بشائر التقدّم التكنولوجي إلى العالم النامي، ويمكن أن تؤدي دوراً فاعلاً في النمو الاقتصادي. وبينما يزداد الطلب العالمي على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات يختلف وضع المنطقة العربية باختلاف نوع التكنولوجيا. فأداء البلدان العربية يفوق المتوسط العالمي في اشتراكات الهاتف النقال، ولكنه لا يزال متأخراً عن المتوسط العالمي في خطوط الهاتف الثابت، وفي خدمات الحزمة العريضة الثابتة، وفي عدد مستخدمي الإنترنت.

وينتشر استخدام شبكات التواصل الاجتماعي بسرعة.

الدين الحكومي العام، بالنسبة المئوية من الناتج المحلي الإجمالي

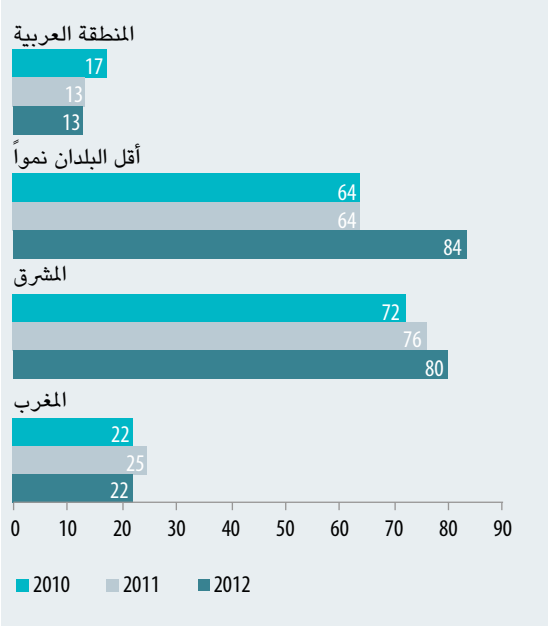

التقدّم في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في المنطقة العربية والعالم، 2011

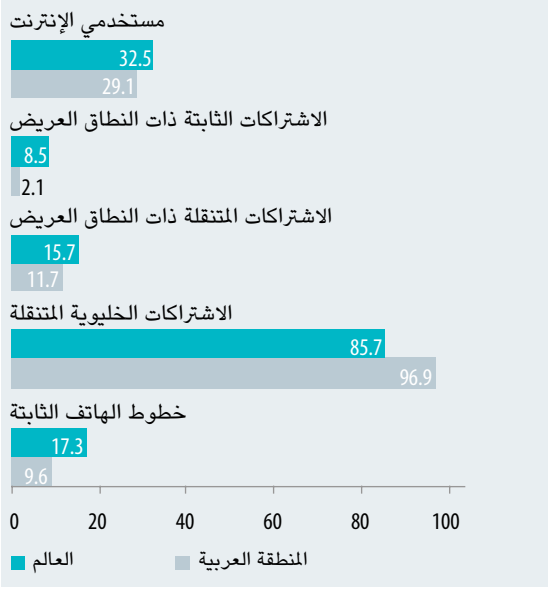

وتستقطب قناة يوتيوب أكثر من 167 مليون مشاهد في اليوم، وتستقطب صفحات فيسبوك أكثر من 45 مليون زائر، وتويتر مليوني مستخدم. ويتزايد انتشار المحتوى العربي على فيسبوك وتويتر. وتسجل بلدان مجلس التعاون لدول الخليج العربية أعلى المعدّلات. ويمكن أن تكون تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وشبكات التواصل الاجتماعي جزءاً من خطة لتحسين الحكم وأداة لتمكين المرأة.

تقييم شامل للأهداف الإنمائية للألفيّة:
سجل ملتبس

© Flickr/Devaki Erande

مكاسب في الهدفين 2 و3 وتحديات في الهدفين 1 و7

دليل تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية هو من الوسائل المجدية التي يمكن اعتمادها في رصد الأداء. ويعتمد هذا الدليل على استخدام النسب المئوية لقياس الأداء في 12 غاية قابلة للقياس من الأهداف الإنمائية للألفية، ويقارن الأداء الفعلي مع الحد الأدنى المطلوب ليكون البلد على المسار الذي يخوّله تحقيق هذه الأهداف. ويُظهر الجدول الوارد في المرفق مستويات أداء البلدان وفقاً لهذا الدليل، ويشير إلى أن معظم البلدان هي إما أعلى بقليل أو أقل بقليل مما يجب أن تكون عليه في معظم الغايات. وقد تحقّقت بعض الغايات، ولا سيما التكافؤ بين الجنسين في التعليم. وتراجعت بعض المؤشرات في بلدان أخرى، وخاصة في أقل البلدان نمواً إلى ما دون المستوى الذي كانت عليه في عام 1990.

وفي المتوسط، تعتبر المنطقة العربية متأخرة في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية بنسبة 9.6 في المائة، وهذا المتوسط أفضل من متوسط التأخير لجميع المناطق النامية وهو 13.3 في المائة. وقد أحرزت المنطقة تقدماً كبيراً نحو تحقيق غايات التعليم، ولا سيما من حيث المساواة بين الجنسين، وتوسيع نطاق الحصول على خدمات الصرف الصحي. غير أن المكاسب التي حققتها المنطقة في بعض المجالات قابلها ضعف واضح في مجالات أخرى. ففي القضاء على الجوع، لا تزال إنجازات المنطقة أقل بنسبة 20 في المائة من المستوى المطلوب في تخفيض نسبة النقص في التغذية. وفي الحصول على المياه الصالحة للشرب يسجل أعلى فارق بين البلدان العربية والمناطق النامية.

أحرزت المنطقة تقدماً كبيراً نحو تحقيق غايات التعليم، ولا سيما من حيث المساواة بين الجنسين

متوسط دليل تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية: المنطقة العربية والمناطق النامية (1990-2011)

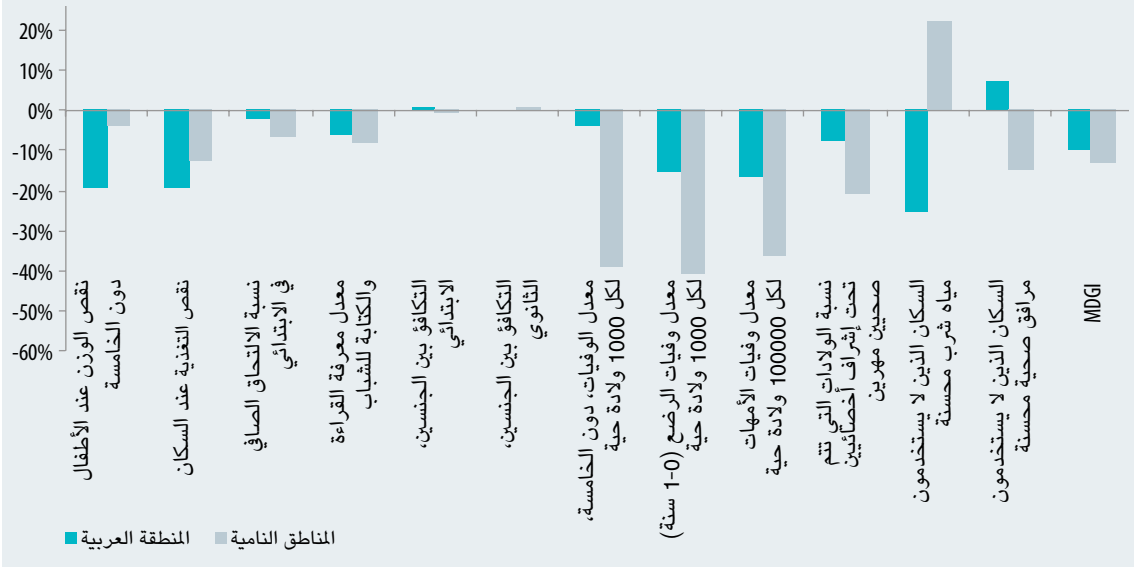

خمسة بلدان في طليعة التقدّم، وخاصة مصر، وأقل البلدان نمواً والعراق وفلسطين تواجه تحديات

حققت المنطقة العربية تقدماً كبيراً في معظم الأهداف الإنمائية للألفية، بين مجموعات البلدان وبين بلدان المجموعة الواحدة. ففي المنطقة بلدان حققت تقدّماً في معظم المؤشرات، وأخرى شهدت تقدماً في بعض المؤشرات، وبلدان لم تشهد أي تقدّم على الإطلاق. وأقل البلدان نمواً سجلت أداء ضعيفاً في الأهداف الإنمائية للألفية، ومن المستبعد أن تحقق هذه الأهداف في المهلة المحددة. وينطبق هذا الوضع على العراق وفلسطين بسبب حالة النزاع والاحتلال. أما بلدان مجلس التعاون لدول الخليج العربية فسجل معظمها تقدّماً واسعاً نحو تحقيق عدد كبير من الأهداف منذ 1990.

وفيما بين هاتين المجموعتين، تبرز مجموعة بلدان المغرب ومجموعة بلدان المشرق اللتين حققتا مستويات متباينة في الأداء. ويكمن التحدي الرئيسي الذي تواجهه هاتان المجموعتان في تقليص الفوارق داخل البلد، لأن الاتجاهات العامة فيها تحجب تباينات كبيرة بين الفقراء والأغنياء، وبين سكان المدن وسكان الأرياف، وبين النساء والرجال.

وسجّلت خمسة بلدان عربية هي تونس والجمهورية العربية السورية وعُمان ومصر والمملكة العربية السعودية، متوسطاً إيجابياً لدليل تحقيق الأهداف الإنمائية، وهذا يعني أن هذه البلدان هي، في المتوسط، فوق الغايات المحددة.

ومن بين هذه البلدان، قادت سلطنة عمان ومصر التقدم في المنطقة نحو الأهداف الإنمائية للألفية، ويصح القول في أن مصر، بثقلها الديمغرافي، قادت

متوسط دليل تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية لبعض البلدان العربية

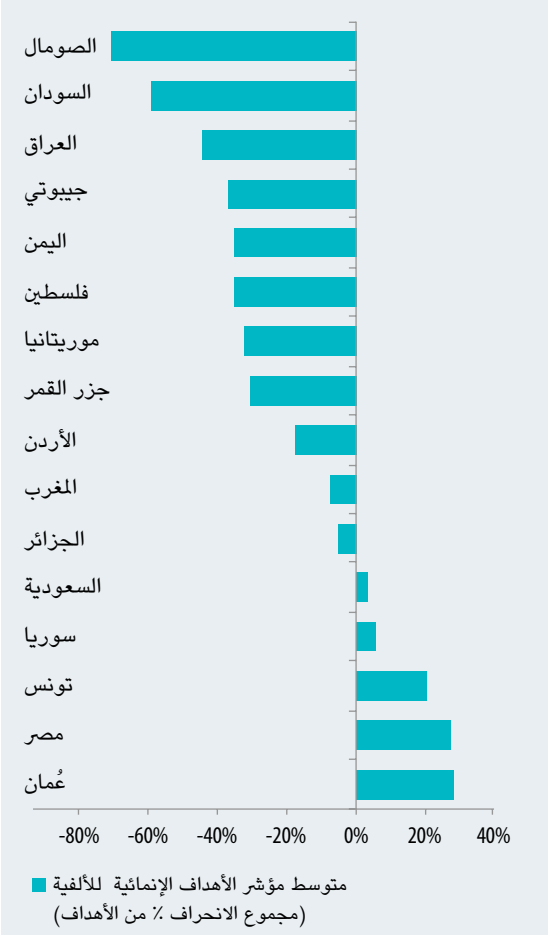

النجاح في الأهداف الإنمائية للألفية في المنطقة العربية. أمّا المجموعة الثانية، الأردن والجزائر والمغرب فهي، في المتوسط، أقل بقليل من الغايات المحدّدة للأهداف الإنمائية للألفية. وتواجه المغرب قصوراً في خفض عدد الأطفال الناقصي الوزن، والجزائر في الحصول على مياه الشرب. أما العراق وفلسطين فمتأخران عن متوسط دليل تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية بنسبة 30 في المائة وأكثر، والصومال متأخر بنسبة 70 في المائة في 12 غاية.

ولم يشمل حساب المؤشر جميع بلدان مجلس التعاون لدول الخليج العربية، لا سيّما الإمارات العربية المتحدة، ومملكة البحرين وقطر والكويت، لأسباب منها أنها كانت قد حققت غالبية الأهداف الإنمائية بحلول عام 1990، ولعدم توفر بيانات كافية لحساب المؤشر.

اتجاهات السياسة العامة
لخطة التنمية الإقليمية لما بعد عام 2015

© Flickr/Devaki Erande

إن التحوّلات التي تشهدها بعض بلدان المنطقة هي مصدر الكثير من العبر التي يمكن الاستناد إليها في مراجعة إطار الأهداف الإنمائية للألفية ووضع أطر جديدة لما بعد هذه الأهداف. فمن أولويات المنطقة على المدى القريب تحقيق الأمن الغذائي والقضاء على الجوع. وعلى البلدان أن تنصرف إلى إصلاح مقوّمات الحكم وتسلك مسار التنمية الشاملة للجميع، حيث يلتقي البُعد الاقتصادي والبُعد الاجتماعي والبُعد البيئي للتنمية. ويقترح هذا الجزء من التقرير عدداً من الخطوات لوضع خطة إقليمية للتنمية تستند إلى الأولويات الإنمائية في المنطقة العربية، وإلى التوصيات الصادرة

نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي ومؤشر إعلاء الصوت والمساءلة

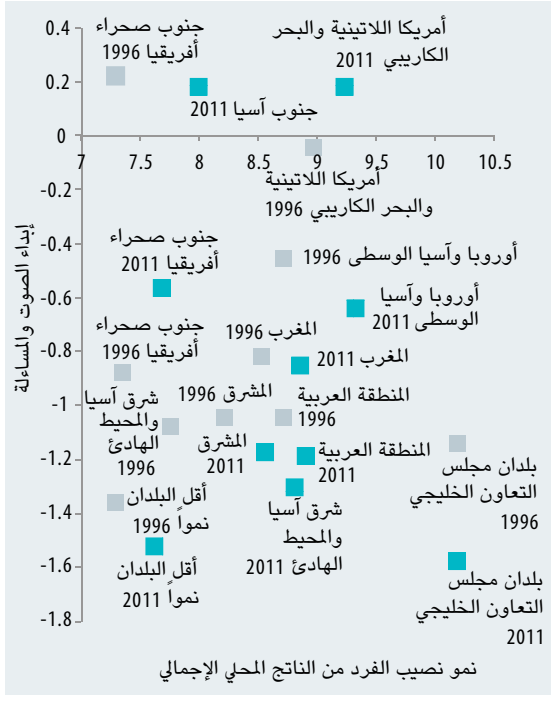

معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي، 1990–2012 (بالنسبة المئوية)

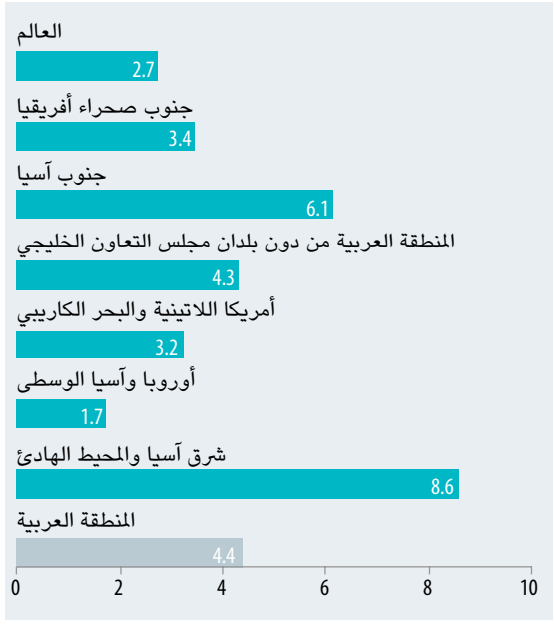

أدى ضعف مقوّمات الحكم في عدد من بلدان المنطقة العربية، كما يتضح اليوم، إلى عواقب سلبية على مستوى الاقتصاد والتنمية

عن القمة العربية التنموية الاقتصادية والاجتماعية في دورتها الثالثة (كانون الثاني/يناير 2013) بشأن خطة التنمية الإقليمية لما بعد عام 2015 وتنفيذها. كما يتناول المناقشات الجارية حول الأهداف العالمية بعد انتهاء المهلة المحددة لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية في عام 2015.

قيادة التنمية الشاملة وتحقيقها من خلال إصلاحات مقوّمات الحكم

حققت البلدان العربية تقدّماً في العديد من مؤشرات الأهداف الإنمائية للألفية، لكنها لم تتوصل إلى تحقيق التنمية الشاملة للجميع. ومنذ عام 1990، بلغ النمو الاقتصادي في المنطقة معدلاً أعلى من المتوسط العالمي

و تفوقت المنطقة على أمريكا اللاتينية وأوروبا وآسيا الوسطى وجنوب صحراء أفريقيا. ولكن فوائد النمو الاقتصادي لم تصل بالتساوي إلى الجميع، وهذا ما توضحه فجوة الأمن الغذائي، وغيرها من الفجوات. ويتعين على البلدان العربية أن تواجه تحديات التنمية الاقتصادية والاجتماعية، لكي تستطيع تحقيق النمو في ظل العدالة الاجتماعية والإنصاف، وأن تستجيب لتطلّعات المواطنين، ولا سيما الشباب، والمرأة، وذوي الاحتياجات الخاصة.

واقع أن ثلاثة من البلدان ذات الأوضاع السياسية المضطربة مؤخراً قادت مسيرة التقدم في الأهداف الإنمائية للألفية، يثير تساؤلات حول قضية الحكم وعدم المساواة التي لم تكن موضع اهتمام في إطار تدابير الأهداف الإنمائية للألفية

لم تتناول خطة الأهداف الإنمائية للألفية نوعية الحكم، وتشمل العمليات الديمقراطية مثل الانتخابات والمؤسسات العامة الفاعلة. وكان الوضع السياسي مؤخراً في بعض البلدان العربية بمثابة صحوة ورسالة إلى جميع أنحاء العالم، مفادها أن التنمية السليمة تتوقف على الحكم السليم. وقد نزل الملايين إلى الشوارع في البلدان العربية التي حققت أهم الإنجازات في الأهداف الإنمائية للألفية، احتجاجاً على تغييب صوتهم، وعلى استئثار النخب بمقدّرات البلدان من غير أي محاسبة.

وتأخرت المنطقة العربية عن المناطق الأخرى في معظم مؤشرات الحكم، وبقيت جميع البلدان العربية دون مستوى «الحكم السليم» المتوقع لها حسب مستوى دخلها. فمن الناحية النظرية، يُفترض أن يتحسّن مستوى الحكم في جميع البلدان مع تحسن مستوى الرفاه المادي، أياً كان مستوى التنمية فيها.

وفي الواقع، تدل البيانات على أن البلدان العربية تسير في الاتجاه المعاكس منذ عام 1996، إذ تتراجع مؤشرات الحكم السليم، ومنها إعلاء الصوت والمساءلة، مع تحسّن الرفاه. وكانت منطقة شرق آسيا والمحيط الهادئ، التي سجلت أعلى معدّل نمو بين المناطق النامية، هي المنطقة الوحيدة التي تجاوزت المنطقة العربية في هذا الانخفاض.

ومن أهم التوصيات التي يقدّمها هذا التقرير اعتبار إصلاح الحكم أحد المقاييس الأساسية للإنجاز الإنمائي. ومن المعترف به أن الحكم وحقوق الإنسان هي من القضايا التي لم تتناولها الأهداف الإنمائية للألفية، مع أنها كانت جزءاً من إعلان الأمم المتحدة بشأن الألفية. وفي خطة ما بعد عام 2015، يجب الاتفاق على أهداف لرصد مقوّمات الحكم وحقوق الإنسان، ولا سيما في ظل الوقائع المتعاظمة التي تؤكد أن انتشار النزاعات وضعف مقوّمات الحكم هما من المخاطر التي تقوّض عملية التنمية.

لكن السعي إلى بناء أنظمة تحترم حقوق الإنسان، وتعزّز أسس الحكم الديمقراطي، وسيادة القانون يجب أن يكون أساساً في إطار أي خطة لما بعد عام 2015، لأنها تتصل بكل هدف من الأهداف الإنمائية. لذلك، يجب الاتفاق على حد أدنى من معايير الديمقراطية وحقوق الإنسان والحريات الأساسية، ومنها الحريات السياسية والمدنية، والانتخابات العادلة والحرة، واستقلالية النظام القضائي، وحرية التعبير ووسائل الإعلام، والمساءلة والشفافية. وفي المنطقة العربية، ولا سيما في البلدان التي تشهد تحوّلات سياسية، لا بد من توجيه الاهتمام نحو إعادة بناء المؤسسات. كما أن حماية حقوق الملكية، وسيادة القانون، واستقلالية النظام القضائي تعد من الشروط الهامة لنجاح الأعمال.

سياسات اقتصادية واجتماعية لتنمية تحسّن نوعية الحياة

جاءت الانتفاضات العربية لتظهر أن التنمية والنمو الاقتصادي لا يعنيان توليد الثروة فحسب، بل توزيعها والمشاركة فيها من خلال الحكم الديمقراطي.

وتكمن مشكلة العديد من الاقتصادات العربية في تركيبتها، حيث الركود في حصة قطاعي الزراعة والصناعة التحويلية، والنمو السريع في قطاع الخدمات الذي يرتكز في معظمه على أنشطة ذات قيمة مضافة منخفضة؛ وسيطرة قطاع النفط ولو تراجع حجمه مؤخراً. وهذا النمط غير قابل للاستدامة، ناهيك عما رافقه من خلل في توزيع المكاسب.

وفي إطار البحث في خطة لما بعد عام 2015، لا بد من إيلاء الاهتمام للتنويع الاقتصادي الذي سيكون الأساس لتعزيز النمو مع التركيز على العدالة في توزيع فوائده وإعادة توزيعها. وعلى البلدان العربية أن تعيد النظر في سياسات الاقتصاد الكلي على هذا الأساس. وينبغي أن يكون هدف هذه السياسات دعم قطاع الصناعات التحويلية وصادرات السلع غير النفطية. ومن الضروري وضع سياسات صناعية تضمن نمو الصناعات في اتجاه يساهم في تحويل الاقتصادات بوسائل منها خلق فرص العمل. ولا بدّ من استكمال هذه السياسات بإصلاحات في السياسات الأخرى المتصلة بالتجارة، والاستثمار، والعلوم والتكنولوجيا، والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة والكبيرة الحجم، وتدريب الموارد البشرية وتطوير المهارات، والتنمية في المناطق. وغني عن القول إن هذه النقلة النوعية في السياسة الاقتصادية تتطلب من الدول العربية تمكين وتعزيز المؤسسات العامة، المسؤولة عن تخطيط وتنفيذ سياسات التنمية.

ومن الأولويات إذاً بناء مؤسسات تعزز العدالة الاجتماعية، وتعنى خاصة بالتصدي للجوع ولانعدام الأمن الغذائي، واعتماد سياسات اجتماعية تقدمية تعالج بعض أوجه عدم المساواة والخلل في المنطقة العربية. ويوصى باتخاذ إجراءين في هذا الصدد. الأول، إنشاء صندوق عربي للأمن الغذائي لحالات الطوارئ. وينبغي أن يكون الحد الأدنى لتمويل هذا الصندوق

ثلاثة مليارات دولار، أي مقدار الفرق بين ما جرى التعهد به وما جرى تقديمه في إطار المساعدات الإنمائية الرسمية العربية. واليوم في ظل تفاقم قضايا الأمن الغذائي الحادة في المنطقة، حان الوقت لتنفيذ هذا المشروع.

والإجراء الثاني هو اعتماد مفهوم قاعدة الحماية الاجتماعية للأمم المتحدة. وهو يعنى بتأمين الدخل ووصول جميع المواطنين إلى جميع الخدمات الأساسية، وهي وسائل لضمان التقدم نحو الأهداف الإنمائية للألفية. فغالباً ما ينظر إلى نظم الحماية الاجتماعية على أنها استنزاف للميزانيات، لكنها نظم فعالة للغاية في دفع عجلة التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وبخاصة لصالح الفقراء، والنمو الشامل الذي يمكن أن يستمر على المدى الطويل. وهذه النظم هي الضمانة الفعلية للعدالة الاجتماعية وحقوق الإنسان التي كانت مطالب رئيسية في الانتفاضات العربية. ونظم الحماية الاجتماعية يمكن أن تكون في متناول الجميع، وتكلف أقل في بعض البلدان من دعم الغذاء والوقود الحالية التي حادت عن أهدافها الأصلية وأصبحت تصب في مصلحة فئات غير تلك المستحقة.

المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة

تواجه المنطقة العربية تحدّيات كبيرة في موضوع تحقيق المساواة بين الجنسين. فعلى الرغم من التقدّم الكبير نحو التكافؤ بين الجنسين في التعليم الابتدائي والثانوي والعالي، لا تزال مشاركة المرأة في القوى العاملة في المنطقة العربية في أدنى المستويات نسبة إلى سائر مناطق العالم. كما لا تزال مشاركة المرأة في البرلمانات منخفضة نسبة إلى سائر مناطق العالم. ومع النقص الكبير في البيانات المصنّفة حسب الجنس، يتضح أن السياسات الإنمائية التي تعتمد على الإحصاءات المتوفرة لا تولي أي اعتبار لرصد نصيب كل من الرجل والمرأة في الإنجازات المحققة. ومعنى ذلك أن هذه السياسات لا تضع في حسابها احتياجات المرأة، وبالتالي تفتقر إلى الكثير من الفعالية.

ومع أن الأهداف الإنمائية للألفية توجه الاهتمام إلى بعض القضايا الهامة في موضوع المساواة بين الجنسين، لم تكن ذات تأثير فعلي على المنطقة. لذلك من الضروري ألا تتوقف خطة ما بعد عام 2015 عند المؤشرات الرقمية فحسب، بل أن تركز على نوعية حياة المرأة والرجل، وعلى ما يتمتع به كل منهما من حريات فردية. ويجب أن تولي هذه الخطة مزيداً من الاهتمام للمساواة بين الجنسين في جميع مراحل الحياة. فالتعليم في المراحل المبكرة، مثلاً، لم يحظَ بما يستحقه من اهتمام، لما له من دور في توجيه الفتيان والفتيات نحو تقدير المساهمة المتساوية للمرأة والرجل في المجتمع. وفي ذلك دعم للمرأة في إيجاد عمل فيما بعد.

وينبغي أن تعكس خطة ما بعد عام 2015 واقع أن المساواة بين الجنسين لا يقتصر أثرها على المساهمة في تحسين حياة المرأة فحسب، أي نصف عدد السكان. بل تساهم في الارتقاء بحياة جميع السكان. كما إن هذه المساواة تسهم في الإسراع في التنمية وتحسين حياة الأسرة. فزيادة مستوى التحصيل العلمي للأمهات في أقل البلدان نمواً يسهم في تخفيض معدّل وفيات الأطفال في تلك البلدان وفي المنطقة ككل.

ويمكن للمرأة العربية أن تكون عنصراً فعالاً في تحريك النمو الاقتصادي. ويجب أن تتضمن خطة ما بعد عام 2015 أهدافاً وغايات واضحة لتحقيق المساواة الفعلية بين الجنسين. فالإحصاءات ترصد وضع المرأة في العمل المدفوع الأجر، لكنها لا تقدّم صورة وافية عن عملها في رعاية الأسرة. ويجب أن تكون مشاركة المرأة على جميع مستويات صنع القرار في الاقتصاد، والحد من الفقر، وفي السياسات الإنمائية، هدفاً واضحاً.

> من الضروري ألا تتوقف خطة ما بعد عام 2015 عند المؤشرات الرقمية فحسب، بل أن تركز على نوعية حياة المرأة والرجل، وعلى ما يتمتع به كل منهما من حريات فردية

دمج الشواغل البيئية في الخطط الإنمائية

تهدد هشاشة وضع موارد الغذاء والمياه والطاقة آفاق التنمية في المنطقة العربية في الأجل الطويل وتسهم في تفاقم الفقر. ويزداد هذا الوضع خطورة في ظل تغيّر المناخ، وتضاؤل موارد الطاقة والمياه، وجسامة تحديات الأمن الغذائي.

وتحظى فكرة الاستدامة بالكثير من الأهمية في سياق المناقشات حول فترة ما بعد عام 2015. ففي عام 2012، انتهى مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالتنمية المستدامة، المعروف بمؤتمر ريو +20، إلى اتفاق حول علاقة الترابط بين القضايا الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، والعدالة الاجتماعية والإنصاف والمساواة، وجميعها قضايا أساسية في مفهوم التنمية المستدامة.

فمصطلح «الاستدامة» يكثر استخدامه في المناقشات المتعلقة بالبيئة، لكنه مصطلح لا يقتصر في الواقع على البيئة، بل يشمل جميع نواحي التنمية. والاستدامة مفهوم ينطبق على النمو الاقتصادي، والإنتاج الزراعي، والتنمية الصناعية، والصناعة التحويلية، والحصول على الغذاء، والخدمات الاجتماعية. فالنمو في ظل عدم المساواة ليس نمواً مستداماً، والإنتاج الزراعي بالاعتماد على نزع الغطاء الحرجي واستنزاف المياه الجوفية ليسا إنتاجاً مستداماً. وبالمثل يزيد الصيد الجائر والتلوث البحري من الضغوط على البلدان في المنطقة العربية لحماية الأرصدة السمكية والحفاظ عليها ضمن الحدود البيولوجية الآمنة.

وفي المنطقة العربية، كان استخراج الموارد الطبيعية، كالنفط والغاز الطبيعي، الدعامة الرئيسية للنمو الاقتصادي، فجاء هذا النمو مصحوباً بكثافة انبعاثات الكربون التي تؤدي إلى تغيّر المناخ. وستؤدي هذه الظاهرة إلى تفاقم تحديات ندرة الموارد الطبيعية وتزايد الاستهلاك. ويشغل ما يطرحه تغيّر المناخ من فرص ومخاطر اليوم حيزاً هاماً في المناقشات الدائرة حالياً حول موضوع التنمية. وتركز هذه المناقشات على بناء قدرات التكيّف كخيار استراتيجي لا مفر منه، واعتماد سياسات الطاقة النظيفة لبناء اقتصادات قليلة الكربون في المستقبل.

والإنتاج المستدام وأنماط الاستهلاك هي القضايا الرئيسية للنقاش في المنطقة في سياق مبادرات الاقتصاد الأخضر. وقد تأخذ الدول العربية بنموذج جديد للتنمية استجابة لتحديات الاستدامة تدعمه قيم أكثر إنصافاً ومؤسسات جديدةً. والحلول لهذه التحديات يجب البحث عنها في علاقة الاستدامة بين السياسات الاجتماعية والاقتصادية والبيئية.

بعض المساعدات الإنمائية الرسمية العربية هي مساعدات هامة وفاعلة. لذلك يجب تنسيقها بمزيد من الكفاءة، وإخضاعها للرصد الدقيق وللرقابة اللازمة، واستخدامها بمزيد من الشفافية

وليس من السهل دمج مفهوم الاستدامة في إطار العمل الإنمائي. فبالإضافة إلى الصعوبات العملية التي يطرحها قياس هذا المفهوم، تبرز قضية التوافق عليه بين البلدان النامية والبلدان المتقدمة. ولا يزال الاعتماد على الوقود الأحفوري في النمو الاقتصادي مصدراً لزيادة حصة المنطقة من انبعاثات الكربون، كما كان الوضع في الماضي في البلدان التي تصنّف اليوم في فئة البلدان المتقدمة. فالإنصاف والنمو والاستدامة البيئية هي مفاهيم ليست متلازمة بالضرورة، ولا بد من المفاضلة أحياناً بين هذه الأهداف الثلاثة وتحديد الخيارات في السياسة العامة.

وفي إطار العمل على وضع خطة لما بعد عام 2015، في ضمان الاستدامة التي لم تكن هدفاً واضحاً من الأهداف الإنمائية للألفية. والمفاضلة ليست دائماً ضرورية. ويمكن الانطلاق أحياناً من تعدّد الفوائد، فالصحة تستفيد من الحد من التلوث. ويمكن أن تكون البداية في تقييم السياسات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية الوطنية من حيث مساهمتها في تحقيق الإنصاف والاستدامة أو في إعاقتهما.

شراكات إقليمية جديدة لتمويل التنمية

يتطلب تغيير مسار التنمية في المنطقة العربية إرادة سياسية وتوفر التمويل للإصلاح. وقد أثبتت الحركات الشعبية الالتزام السياسي بالتغيير. ويمكن أن يسهم الدعم الدولي والإقليمي في التخفيف من وطأة الانعكاسات السلبية للكساد الاقتصادي التي تعاني منها بعض البلدان العربية. غير أن الاستفادة من التمويل تختلف بين بلد وآخر.

فالبلدان المتوسطة الدخل مثل تونس ومصر والمغرب، وأقل البلدان نمواً مثل السودان واليمن، تواجه نقصاً في الإمكانات المالية. وتعاني مجموعة أقل البلدان نمواً من صعوبات في الإنفاق الفعلي على التنمية. وإزاء هذه العوامل، إضافة إلى ما تشهده المنطقة من صعوبات تلازم عادة حالات الصراع والتحوّل، لن تكون إصلاحات السياسة العامة على مستوى البلدان كافية لدفع مقوّمات التنمية الشاملة للجميع. وعلى الجهات المانحة الإقليمية والدولية أن تفي بالتزاماتها للبلدان التي تنفذ إصلاحات جذرية.

وقد تضمن الهدف 8 دعوة إلى بناء شراكة عالمية للتنمية، وتضمّن ست غايات، ومؤشرات تشمل المساعدات الإنمائية الرسمية. وكان هذا الهدف موضوع انتقاد لأنه غير محدد، وعلى الرغم من وجود نية لربطه بالأهداف السبعة الأخرى، لم يكن مرتبطاً بها فعلياً.

وقد تغيّرت ظروف الشراكة العالمية منذ اعتماد الأهداف الإنمائية للألفية في عام 2000. واليوم تكثر النداءات المطالبة بحقوق الإنسان، والديمقراطية، والمشاركة. ومع نهضة الجنوب لم تعد بلدان الغرب الغنية تحتكر مسار التنمية الدولية.

وفي إطار التحضير لما بعد عام 2015، يجب بناء شراكات جديدة تضمّ مختلف الجهات المعنية بالتنمية الشاملة للجميع، أي الحكومات، والقطاع الخاص، والمنظمات غير الحكومية، ومنظمات المرأة والشباب، والجمعيات الدينية، والمنظمات والمؤسسات الدولية والإقليمية. ويجب أن يكون الأساس في بناء هذه الشراكات هو الاحترام المتبادل، والشفافية، والحكم الرشيد، والرصد الفعال.

وبما أن المساعدات الإنمائية الرسمية العربية هي مساعدات هامة وفاعلة، يمكن تنسيقها بطريقة أفضل وأكثر كفاءة، وإخضاعها للمزيد من الرصد والمراقبة، والشفافية. ومن سبل تجنب سوء الإدارة إجراء تقييمات منتظمة لوجهة المساعدة وأثرها.

وفي المستقبل، تستطيع الجهات المانحة العربية إجراء مراجعة بهدف تنسيق الجهود لتمويل خطط التنمية الوطنية في المنطقة، ووضع نظم لتعزيز الشفافية والمساءلة.

رصد نوعية الخدمات، وليس فقط مستوى التنمية

ساعدت الأهداف الإنمائية للألفية في تحقيق نقلة في قياس التنمية فلم يعد يقتصر على الناتج المحلي الإجمالي. لكنّ هذه الأهداف تبقى في الأساس غايات كمية تقيس مستوى الإنجازات بالأرقام، ولا تركز كفاية على تقييم نوعية الإنجازات. وبقيت أوجه الحرمان غير المرتبطة بالدخل، كالحرمان من

التعليم الجيد ومن الرعاية الصحية الكافية، واقعاً على مدى العقود السابقة في العديد من المناطق. وقد ركزت الأهداف الإنمائية للألفية على ازدياد الأعداد أو تراجعها، مثل عدد التلاميذ في التعليم الابتدائي. والعدد وحده ليس دليلاً كافياً على التعلّم أو الحضور اليومي إلى المدرسة. وباستثناء موضوع الالتحاق بالمدارس، تتضح الفجوة في نوعية التحصيل العلمي في المنطقة العربية، إذ لا يزال دون المعايير الدولية، حتى إنه يزوّد جميع الشباب بالمؤهلات الكافية للانضمام إلى سوق العمل.

وفي الصحة، ركزت الأهداف الإنمائية للألفية على عدد من القضايا، ولم تتمكن من رصد النواقص الحقيقية في الرعاية الصحية. ولا تزال شرائح واسعة من السكان العرب غير مشمولة بأي نظام للرعاية الصحية، وقد أصبحت نسبة النفقات التي يتحملها الأفراد 50 في المائة من مجموع النفقات الصحية، مما يحدّ من إمكانات الحصول على الرعاية أمام الفقراء. ولم يشمل التقييم نوعية الرعاية الصحية وفعاليتها. فالنظم الصحية مجزأة، والحاجة ملحة إلى تحسين الإدارة، وتوجيهها بمجموعة من الأولويات الحكومية، لتعبئة الموارد وتخصيصها لرعاية صحية ذات نوعية جيدة ومتاحة للجميع. والمثال الأخر هو إمدادات المياه، التي تعد أحد الأهداف الإنمائية للألفية، والتي لا تزال غير كافية، بصرف النظر عن النوعية، ودورة إدارة المياه. ففي الكثير من البلدان العربية، يؤدي التخلص من النفايات من غير أي ضوابط إلى تدهور نوعية الموارد المائية، والنظم البيئية الساحلية، وبالتالي يلوّث إمدادات المياه في الحضر ويؤدي إلى مخاطر صحية جسيمة.

ويجب أن تكون نوعية الخدمات التي تسهم في التنمية جزءاً ثابتاً من خطة ما بعد عام 2015. ومن الحلول الممكنة في هذا الاتجاه التركيز على نتائج التعليم والتدخلات الصحية. أما الخدمات العامة، مثل إمدادات المياه، فيجب أن تخضع لمؤشرات لقياس التقدّم تركز على النوعية. وإذا أدرج الحكم الصالح في خطة ما بعد عام 2015، فيمكن أيضاً قياس نوعية المؤسسات.

تطوير طرق رصد الفقر وعدم المساواة تحترم خصوصيات المنطقة العربية وإيجاد الآليات اللازمة لتحسين الوصول إلى الإحصاءات

يجب أن تكون نوعية الخدمات التي تسهم في التنمية جزءاً ثابتاً من خطة ما بعد عام 2015

يجب أن يكون توسيع نطاق قياس التقدّم في التنمية أولوية في الخطة المزمع إعدادها لما بعد عام 2015. وفي الكثير من الحالات، يتطلب ذلك تطوير النظم الإحصائية الوطنية. وفي إطار الغايات الرقمية، يبقى الشاغل الأكبر هو الاعتماد على خط الفقر المحدد بالعيش على 1.25 دولار، وهذا الخط قد لا يصلح في معظم البلدان النامية، ومنها البلدان العربية. فالفكرة الأساسية لتقرير تحديات التنمية العربية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي تمثلت في الاعتماد على خطوط فقر وطنية لبناء مقياس للفقر يمكن مقارنته على الصعيد العالمي. ويجب أن ترتكز هذه المقاربة على علاقة قوية بين خطوط الفقر الوطنية ومتوسط نصيب الفرد من الإنفاق في جميع البلدان.

ويمكن إبداء حجة مماثلة على كيفية قياس عدم المساواة. فعدم المساواة على مختلف أشكاله، سواء أكان في الدخل أم في مجالات أخرى، يقوّض الإنجازات وآفاق النمو، ويزّعزع الاستقرار. وقد استقطبت هذه القضية اهتماماً كبيراً في المناقشات الجارية حول مرحلة ما بعد عام 2015. فالعديد من الفجوات القائمة لا يمكن تقليصها أو القضاء عليها بسرعة، لأنها متجذرة في تاريخ البلدان وسياساتها وأنظمة الحكم فيها. وتبدو هذه الفوارق بوضوح في الحصول على الخدمات، والتحكم بالموارد، وتوزيع النفوذ، وإعلاء الصوت، والقدرة على التغيير، وفي توزيع الثروة والدخل، وفي توفر الفرص، وفي الاستفادة من الموارد الطبيعية، وفي مجالات كثيرة أخرى.

وينبغي أن يكون قياس عدم المساواة موثوقاً وتحسب الفوارق الفعلية. وهذا يتطلب تحسين أساليب أخذ العينات في المسوح للحصول على بيانات مفصلة على مستوى البلدان، وفقاً لفئات مختلفة مثل الدخل والعرق ومكان الإقامة والجنس والعمر. وأخيراً، الحصول على البيانات، وخاصة الأوضاع المعيشية للأسر ومسوح الإنفاق، مقيدة جداً في البلدان العربية. ومع تحسين مصادر البيانات وتسهيل الوصول إليها، يصبح بالإمكان تكوين صورة كاملة للمقياس الحقيقي للتقدم في الغايات الإنمائية الأساسية مثل الفقر وعدم المساواة في المنطقة.

المرفق

دليل تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية لبعض المؤشرات، 1990–2011

أحرزت المنطقة العربية تقدماً كبيراً نحو تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية لا سيما في مجال التعليم. غير أنّ التقدّم لم يكن متوازناً بين البلدان العربية ولا حتى داخل البلد الواحد. والمنطقة لا تزال متأخّرة في بعض الغايات، ولا سيما في مكافحة الجوع وتخفيض معدّل وفيات الأطفال والأمهات والحصول على المياه.

والدروس المستقاة من تجربة المنطقة العربية في الأهداف الإنمائية للألفية يمكن أن تكون مصدر جدوى في إعداد خطة التنمية لما بعد عام 2015. وواقع أنّ بعض البلدان العربية التي شهدت مؤخراً عدم استقرار سياسي هي من البلدان التي حققت أفضل أداء في الكثير من الأهداف الإنمائية للألفية يطرح تساؤلات هامة عن قضايا رئيسية لم يتناولها إطار الأهداف الإنمائية للألفية. ويؤكد التقرير أن أي إطار مقترح لما بعد عام 2015 ينبغي أن يتناول مقوّمات الحكم السليم في تلبية تطلعات شعوب المنطقة. ومن الأهمية أيضاً ألا يقتصر الإطار على تقييم التقدم الكمي في التنمية، بل يجب أن يركّز أيضاً على المقاييس النوعية، وعلى تمكين المرأة والحد من أوجه عدم المساواة من أجل تحقيق التنمية للجميع.

United Nations

Printed at ESCWA, Beirut

E/ESCWA/EDGD/2013/1/Summary
United Nations Publication
13-0209 – August 2013

Copyright © ESCWA 2013
www.escwa.un.org

صور الغلاف:
من أعلى اليسار
© UN Photo/Pernaca Sudhakaran
© Flickr/Ahmed Abd El-fatah
© Flickr/Panoramas
© Flickr/Greg Robbins